



منظمة الأقطار
العربية المصدرة
للبنترول (أوابك)

تقرير ربع سنوي حول

تطورات الغاز الطبيعي المسال والهيدروجين

الربع الأول 2026



إعداد

المهندس / وائل حامد عبد المعطي
خبير صناعات غازية

إدارة الشؤون الفنية

دولة الكويت - أبريل 2026

مقدمة

في إطار الجهود التي تبذلها الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في سبيل المتابعة الدورية للمستجدات في السوق العالمية للغاز الطبيعي والهيدروجين، مع إبراز انعكاساتها على الدول العربية التي تتبوأ مكانة متقدمة على خارطة الطاقة العالمية، يسرنا أن نقدم تقرير الربع الأول لعام 2026 حول تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي، والتطورات الدولية والعربية حول الهيدروجين ودوره في عملية تحول الطاقة.

ينقسم التقرير إلى جزأين، حيث يستعرض الجزء الأول أبرز التطورات التي شهدتها صناعة الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026 من خلال استعراض حركة الأسواق، وتطور صادرات الغاز الطبيعي المسال، ومكانة الدول العربية في السوق العالمي. كما يتناول تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية والموقف الاستثماري في مشاريع الغاز الطبيعي المسال المخطط تنفيذها وفق آخر المستجدات، خصوصاً بعد أن تصدرت قضايا أمن الطاقة في العالم الواجهة، واحتلت الأولوية على أجندة الطاقة. علاوة على التوقعات المحدثة لإمدادات الغاز الطبيعي المسال لعام 2026.

أما الجزء الثاني فيركز على تطورات الهيدروجين، الذي بات أحد أبرز الحلول الدولية المطروحة للوصول إلى نظام خال من الكربون كونه يصلح كوقود لا ينتج عن حرقه أية انبعاثات، ويمكن إنتاجه من مصادر الطاقة المتجددة. كما يتناول تطورات الهيدروجين على صعيد السياسات والاستراتيجيات الوطنية عربياً وعالمياً، في ضوء سعي عدة دول نحو تبني خطط طموحة تقضي بالتوسع في استخدامه، ويستعرض أبرز المشاريع المعلنة من قبل الشركات الوطنية والعالمية في مجال إنتاج الهيدروجين الأزرق والأخضر والأمونيا.

وتأمل الأمانة العامة لمنظمة أوابك أن يشكل التقرير مادة ثرية للخبراء والمختصين وصناع القرار، لدعم جهود تطوير قطاع الطاقة.

والله ولي التوفيق،،،

الأمين العام

المهندس/خالد العتيبي

قائمة المحتويات

0	مقدمة
2	قائمة المحتويات
2	قائمة الأشكال
3	قائمة الجداول
4	لمحة عامة
5	أولاً: تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي
6	1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الأول 2026
6	1-1: التطورات العالمية خلال الربع الأول 2026
12	2-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال الربع الأول 2026
17	2-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الأول 2026
18	1-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الآسيوي خلال الربع الأول 2026
20	2-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الأوروبي خلال الربع الأول 2026
22	3-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الأول 2026
25	4-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في بقية أسواق العالم خلال الربع الأول 2026
26	3- تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الأول من عام 2026
28	4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار
28	1-4: قرارات الاستثمار النهائي في مشاريع الإسالة الجديدة
30	2-4: مستقبل الولايات المتحدة في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031
31	5- التطورات في سوق تعاقدات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول 2026
31	1-5: نشاط التعاقدات خلال الربع الأول 2026
32	2-5: توزيع التعاقدات حسب المصدر
33	6- حالة المشاريع الجديدة المخطط تشغيلها خلال عام 2026، وأثرها على نمو المعروض والأسعار
36	ثانياً: تطورات الهيدروجين
37	1- التطورات العالمية
37	1-1: تطورات السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين
38	2-1: تطورات مشاريع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته
41	2-2: التطورات في الدول العربية
41	1-2: الأهداف والاستراتيجيات الوطنية
42	2-2: تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية
43	الخاتمة والاستنتاجات

قائمة الأشكال

6	الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال 2025-2026
8	الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال 2025 و2026
10	الشكل-3: تطور صادرات روسيا الاتحادية من الغاز الطبيعي المسال حسب الجهات خلال الربع الأول في الفترة 2024-2026
11	الشكل-4: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الربع الأول من 2025 و2026

- الشكل-5: التغير الحجمي (مليون طن) في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2025 و 2026، حسب الدولة 12
- الشكل-6: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و 2026 13
- الشكل-7: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) للربع الأول خلال الفترة 2024-2026 15
- الشكل-8: درجة اعتماد دول الخليج على "مضيق هرمز" كبوابة عبور لصادراتها من الغاز الطبيعي المسال لعام 2025 16
- الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول من 2025 و 2026 17
- الشكل-10: إعادة تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال بشكل شهري من الموانئ الصينية خلال الربع الأول من 2025 و 2026 19
- الشكل-11: مقارنة واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الربع الأول من 2025 و 2026 19
- الشكل-12: توزيع واردات الاتحاد الأوروبي حسب المصدر خلال الربع الأول 2026 21
- الشكل-13: تطور مستوى مخزون الغاز الأوروبية القابلة للسحب على أساس شهري 21
- الشكل-14: مصدر الغاز الطبيعي المسال* إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من عام 2026 22
- الشكل-15: تدفقات الغاز الطبيعي الشهري من إسبانيا إلى المغرب عبر خط الغاز المغربي الأوروبي 24
- الشكل-16: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2025 و 2026 24
- الشكل-17: واردات الأسواق المختلفة خلال الربع الأول من 2025 و 2026 25
- الشكل-18: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية 27
- الشكل-19: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال عالمياً 29
- الشكل-20: آفاق طاقة الإسالة* في الولايات المتحدة بحلول عام 2031 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها 30
- الشكل-21: تطور اتفاقيات بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول للفترة 2024-2026 31
- الشكل-22: توزيع تعاقدات الغاز الطبيعي المسال حسب دولة المصدر/المنشأ (الربع الأول 2026) 32
- الشكل-23: خريطة مشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة المخطط تشغيلها في 2026 34
- الشكل-24: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2024 وتوقعات 2026 35
- الشكل-25: عدد الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين (مثل خارطة الطريق، الاستراتيجية الوطنية)، وحصتها من الاقتصاد العالمي وحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون 37
- الشكل-26: آفاق الطاقة الإنتاجية للهيدروجين منخفض الكربون (الأخضر والأزرق) بحلول عام 2030 39
- الشكل-27: آفاق الطاقة الإنتاجية للأمونيا منخفضة الكربون (الخضراء والزرقاء) بحلول عام 2030 40
- الشكل-28: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 و عام 2040 42
- الشكل-29: تطور عدد المشاريع المعلنة* للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2026 43

قائمة الجداول

- الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية 27
- الجدول-2: ملخص بالإجراءات الخاصة بالهيدروجين التي تم اتخاذها خلال الربع الأول 2026 في دول مختارة 38

لمحة عامة

تطورات الغاز الطبيعي المسال

نسبة نمو التجارة العالمية للغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2026، بإجمالي صادرات 112.2 مليون طن **3.8%**

نسبة تراجع صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026 على أساس سنوي **24.3%**

نسبة النمو المتوقعة في صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031 مقارنة بعام 2025 **108%**

مجموع التعاقدات الجديدة المبرمة لبيع الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول 2026، والولايات المتحدة البائع الأكبر بحصة 52% **31.9** مليون طن/السنة

تطورات الهيدروجين

أعلنت عن خطط واستراتيجيات وطنية للهيدروجين حتى نهاية مارس من عام 2026 **65** دولة

أعلنت عن خطط واستراتيجيات وطنية للهيدروجين حتى نهاية مارس من عام 2026 **8** دول عربية

الطاقة الإنتاجية المتوقعة للأمونيا منخفضة الكربون عالمياً بحلول عام 2030 بعد الانتهاء من المشاريع قيد الإنشاء **20.5** مليون طن/السنة

المشاريع المعلنة لإنتاج واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية مارس من عام 2026 **133** مشروع

المصدر: أوابك

أولاً: تطورات قطاع الغاز الطبيعي المسال العالمي

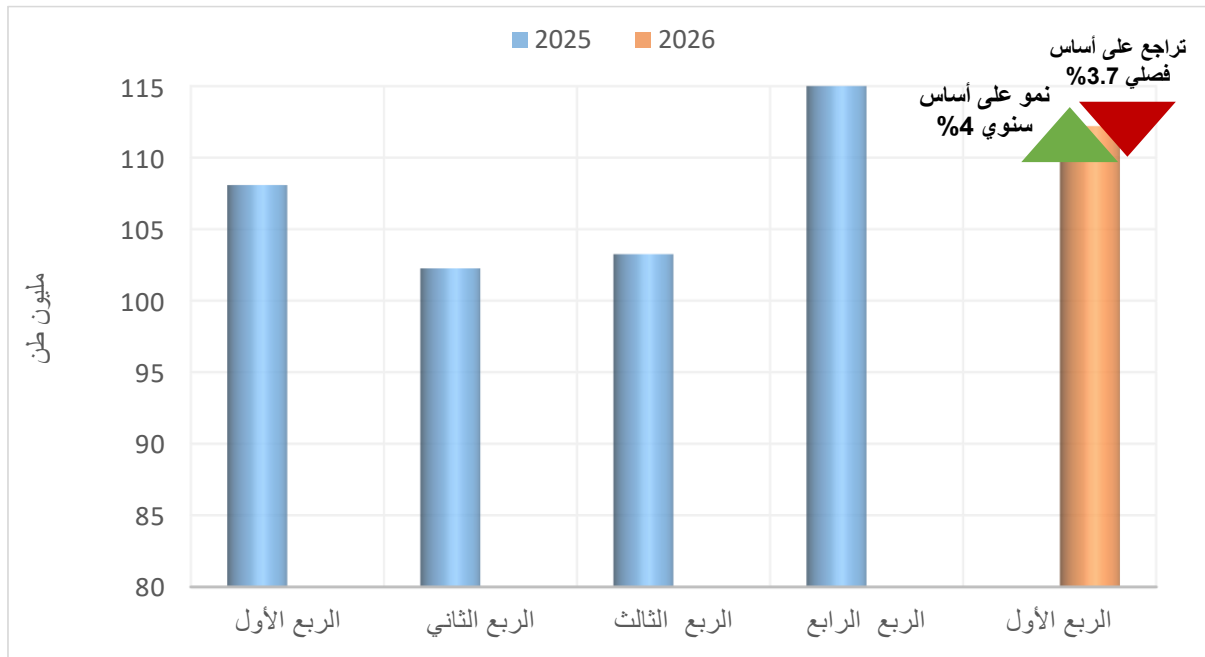


1- تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في السوق العالمي خلال الربع الأول 2026

1-1: التطورات العالمية خلال الربع الأول 2026

بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 112.2 مليون طن، مقابل 108.1 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 3.8%. ورغم هذا الأداء الإيجابي للصادرات على الأساس السنوي، إلا أنها سجلت تراجعاً غير معتاد على أساس ربعي (مقارنة بالربع الرابع من عام 2025) بلغت نسبته 3.7%، مما يعكس تبايناً واضحاً بين الاتجاهين الزمنيين، كما هو موضح بالشكل-1.

الشكل-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال عالمياً على أساس ربع سنوي خلال 2025-2026



- يتم احتساب الصادرات من تاريخ خروج الشحنة من ميناء التصدير بغض النظر عن تاريخ وصول الشحنة إلى وجهتها النهائية
- لا تشمل الكميات المعاد تصديرها

المصدر: أوابك (بيانات أولية)

ويعود النمو السنوي المرتفع للصادرات خلال الربع الأول 2026 إلى عدة عوامل هيكلية، وأبرزها:

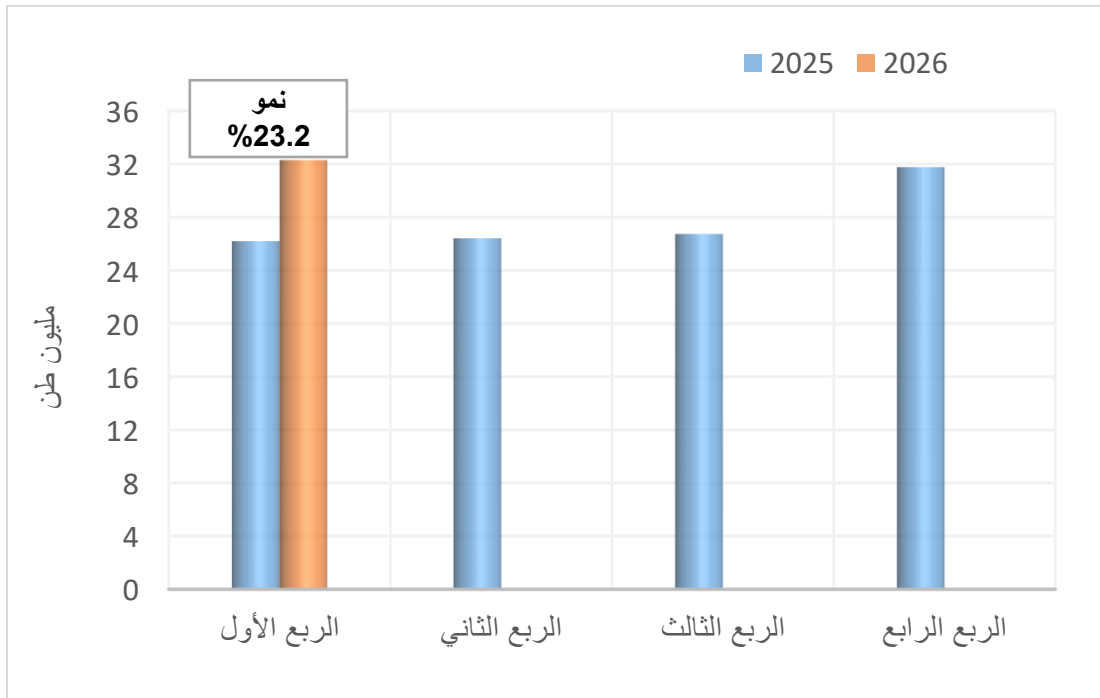
- ارتفاع صادرات الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة تحسن معدلات تشغيل محطات الإسالة القائمة، إلى جانب دخول أربع وحدات إسالة جديدة ضمن مشروع توسعة المرحلة الثالثة Corpus Christi Stage III وذلك على نحو متتابع منذ نهاية الربع الأول من عام 2025، الأمر الذي رفع الطاقة التصديرية الأمريكية المتاحة مقارنة بالعام السابق.

- انضمام كندا إلى قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال، بعد تشغيل المرحلة الأولى من مشروع LNG Canada منتصف عام 2025، والذي تقدر طاقته الإنتاجية بنحو 14 مليون طن/السنة. مما أضاف إمدادات جديدة إلى السوق لم تكن موجودة خلال فترة المقارنة السنوية.
- في المقابل، يعود الانخفاض الفصلي للصادرات (مقارنة بالربع الرابع من عام 2025) كتداعيات مباشرة للاضطرابات في منطقة الخليج العربي نتيجة توقف حركة مرور ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، وما واجهته بعض الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال مثل دولة قطر من ضغوط تشغيلية دفعتها إلى تقليص أنشطة الإنتاج في منشآت الإسالة. حيث قامت شركة "قطر للطاقة"، بتعليق العمل في مرافق الإسالة في مدينتي "مسيعيد" و"رأس لفان" الصناعيتين مطلع شهر مارس. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل أدت العمليات العسكرية إلى خروج وحدتين للإسالة من الخدمة بشكل كامل في "قطر للطاقة" نتيجة تعرضهما لأضرار مباشرة، مع توقعات أن تحتاج عمليات الإصلاح لفترة 3-5 سنوات، مما سيؤدي إلى تقليص قدرة "قطر للطاقة" على تصدير الغاز الطبيعي المسال بنسبة 17%.
- على مستوى الدول المصدرة، عززت الولايات المتحدة الأمريكية من مكانتها كأكبر مُصدّر للغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026، بعدما سجلت صادراتها مستوى قياسياً جديداً بلغ نحو 32.3 مليون طن، وهو الأعلى تاريخياً، مقارنةً بحوالي 26.2 مليون طن خلال الفترة نفسها من عام 2025، لتتحقق نمواً سنوياً قوياً بنسبة 23.2%، كما يوضح الشكل-2. وعلى أثر ذلك، قفزت الحصة السوقية للولايات المتحدة إلى 28.8% من إجمالي التجارة العالمية، وهي الحصة الأعلى تاريخياً.
- تجدر الإشارة إلى أن وتيرة نمو صادرات الغاز الطبيعي المسال الأمريكية بدت أكثر اعتدالاً عند المقارنة الفصلية، إذ سجلت الصادرات خلال الربع الأول من عام 2026 ارتفاعاً محدوداً بلغت نسبته 1.6% فقط مقارنة بالربع الرابع من عام 2025، الذي بلغ فيه إجمالي الصادرات حوالي 31.8 مليون طن، وهو ما يعكس تباطؤاً نسبياً في زخم النمو خلال المدى القصير، ويعود ذلك إلى سببين رئيسيين:
- وصول غالبية محطات الإسالة الأمريكية إلى مستويات تشغيل قريبة من الطاقة القصوى، ومن ثم لا يمكن رفع مستويات التصدير بنسب مرتفعة دون مشروعات توسعة جديدة.
- تداعيات العاصفة الثلجية Fern، التي ضربت الولايات المتحدة خلال شهر يناير، وما نتج عنها من حدوث انخفاض حاد في درجات الحرارة، الذي تسبب في تجمد رؤوس الآبار وتوقف تدفق الغاز إلى بعض محطات الإسالة. مما انعكس سلباً على حجم صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال شهري يناير وفبراير، قبل أن تعاود الصعود مجدداً خلال شهر مارس.

لكن من المتوقع أن تشهد الصادرات الأمريكية نمواً فصلياً وسنوياً مرتفعاً خلال الفترة المقبلة، لجملة من العوامل في مقدمتها:

- حصول شركة Venture Global المطورة لمشروع Plaquemines LNG على تصريح من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية في شهر مارس 2026، لرفع الصادرات بنحو 13%. وبموجب التصريح الجديد، يحق للشركة رفع صادراتها من الغاز الطبيعي المسال من 3.5 مليار قدم مكعب/اليوم إلى 3.85 مليار قدم مكعب/اليوم، وهو ما يعني الوصول بالصادرات إلى 29 مليون طن/السنة.
- بداية إنتاج الغاز الطبيعي المسال من وحدة الإسالة الأولى في مشروع Golden Pass LNG وهو المشروع المشترك بين شركة قطر للطاقة وشركة ExxonMobil الأمريكية (بحصة 30/70%). وبحسب المخطط، سيبدأ تحميل أول شحنة من الوحدة الأولى خلال الربع الثاني 2026، على أن يبدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسال من وحدة الإسالة الثانية بحلول شهر أغسطس 2026.
- اكتمال تشغيل وحدة الإسالة الخامسة في المرحلة التوسعية الثالثة CCL Stage 3، وهي مرحلة توسعية لمحطة Corpus Christi تضم سبع وحدات إسالة متوسطة الحجم بطاقة إجمالية 10 مليون طن/السنة. وبتشغيل الوحدة الخامسة، يتبقى تشغيل وحدتين للإسالة لاستكمال تشغيل المرحلة بكامل طاقتها التصميمية، ومن المخطط أن يتم تشغيلهم قبل نهاية عام 2026.

الشكل-2: تطور صادرات الولايات المتحدة من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال 2025 و2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية)، EIA

وفي أستراليا، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 19.9 مليون طن، مقارنة بنحو 18.9 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2025، أي بنمو على أساس سنوي 5.4%. وعلى إثر تلك التطورات، قفزت أستراليا إلى المرتبة الثانية عالمياً ضمن قائمة الدول المصدرة للغاز الطبيعي المسال بحصة سوقية 17.7%.

لكن من المتوقع أن تشهد الصادرات تراجعاً ملحوظاً خلال الربع الثاني 2026، نتيجة تضرر منشآت إنتاج وإسالة الغاز الواقعة غرب أستراليا بسبب الإعصار المداري "ناريل" الذي شهدته البلاد في الأسبوع الأخير من شهر مارس 2026. وبحسب التقارير الأولية فقد تأثر الإنتاج في ثلاث محطات للإسالة هي محطة NWS، ومحطة Wheatstone LNG ومحطة Gorgon LNG، والتي يشكل إنتاجها مجتمعة نحو 44% من إنتاج أستراليا من الغاز الطبيعي المسال. وبحسب بيان شركة Chevron المشغلة لمشروع Wheatstone LNG، فإن إصلاح الأضرار بالمنشأة سيستغرق عدة أسابيع قبل أن تعود إلى كامل طاقتها الإنتاجية. بينما أفادت شركة Woodside Energy وهي المشغلة لمحطة Gorgon LNG بإعادة تشغيل المحطة بكامل طاقتها في 29 مارس 2026، كما أنها تعمل على استئناف العمليات في محطة NWS.

في دولة قطر، سجلت الصادرات خلال الربع الأول من 2026 انخفاضاً حاداً غير معتاد حيث تراجعت إلى 14.7 مليون طن، مقابل 22 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2025، أي بنسبة تراجع بلغت على أساس سنوي 33.2%. ويعود هذا التراجع غير المسبوق إلى توقف عمليات الإنتاج في منشأة رأس لفان منذ بداية شهر مارس 2026، واضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز بسبب الحرب في منطقة الخليج العربي. بينما بلغت الحصة السوقية لصادرات دولة قطر نحو 13% من إجمالي التجارة العالمية، لتتراجع إلى المرتبة الثالثة عالمياً بعد أستراليا.

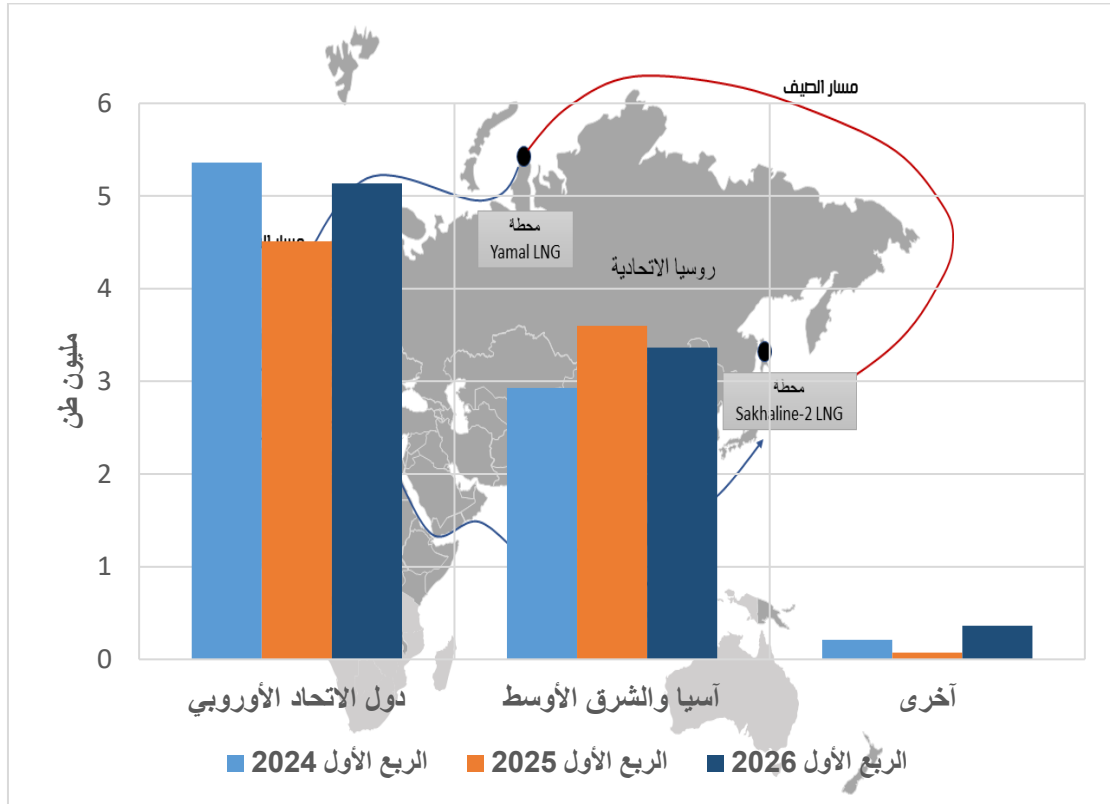
أما في روسيا، رابع أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً، فقد انتعشت صادراتها بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من 2026 لتسجل نحو 8.9 مليون طن، وذلك في مقابل 8.2 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنسبة نمو بلغت على أساس سنوي 8.3%. وبهذا المستوى من الصادرات، بلغت حصة روسيا من التجارة العالمية خلال الربع محل الدراسة نحو 7.9%.

ويعود هذا النمو الملحوظ في صادرات روسيا وتحقيقها لمعدلات قياسية في هذه الفترة من العام، إلى الاستفادة من تراجع المعروض في السوق العالمي، نتيجة توقف إمدادات الغاز من دولة قطر التي كانت تساهم وحدها بنحو 19% من إجمالي الإمدادات العالمية.

أما على صعيد الوجهات المستقبلية لشحنات الغاز الطبيعي المسال الروسية، فقد شهدت الشحنات المتجهة إلى دول الاتحاد الأوروبي ارتفاعاً مجدداً على أساس سنوي رغم الدعوات المتجددة للتخلص من الغاز الروسي في منظومة الطاقة الأوروبية، حيث استوردت دول الاتحاد الأوروبي نحو 5.1 مليون طن خلال الربع الأول من عام 2026، مقارنة بحوالي 4.5 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، محققةً نمواً سنوياً قدره 13.8% (الشكل-3). ونتيجة لذلك، استحوذ سوق الاتحاد الأوروبي على 58% من إجمالي صادرات روسيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع محل الدراسة.

في المقابل، تراجعت الصادرات الروسية المتجهة إلى الأسواق الآسيوية والشرق الأوسط خلال الربع الأول من عام 2026 إلى 3.4 مليون طن بانخفاض سنوي بلغ 6.6%. وبذلك تتراجع حصة السوق الآسيوي إلى نحو 38% من إجمالي الصادرات، الأمر الذي يعكس إعادة توجيهه نسبية للتدفقات الروسية نحو السوق الأوروبي خلال الفترة محل التحليل.

الشكل-3: تطور صادرات روسيا الاتحادية من الغاز الطبيعي المسال حسب الوجهات خلال الربع الأول في الفترة 2024-2026

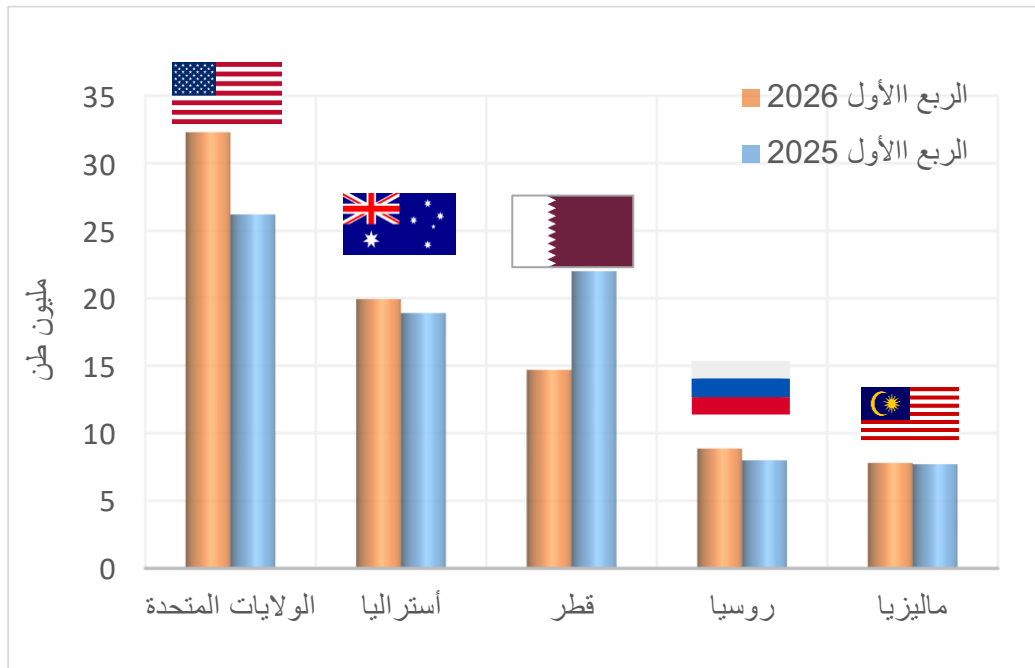


المصدر: أوابك (بيانات أولية)

أما بالنسبة لماليزيا، فقد بلغت صادراتها من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2026 نحو 7.8 مليون طن، مقابل 7.7 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، أي بنسبة نمو على أساس سنوي 1.3%، لتحل في المرتبة الخامسة عالمياً وبحصة سوقية 7% من إجمالي حجم التجارة العالمية.

يلخص الشكل-4، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الربع الأول من 2026، ومقارنتها مع نفس الفترة من 2025.

الشكل-4: صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول الخمس الكبرى خلال الربع الأول من 2025 و2026

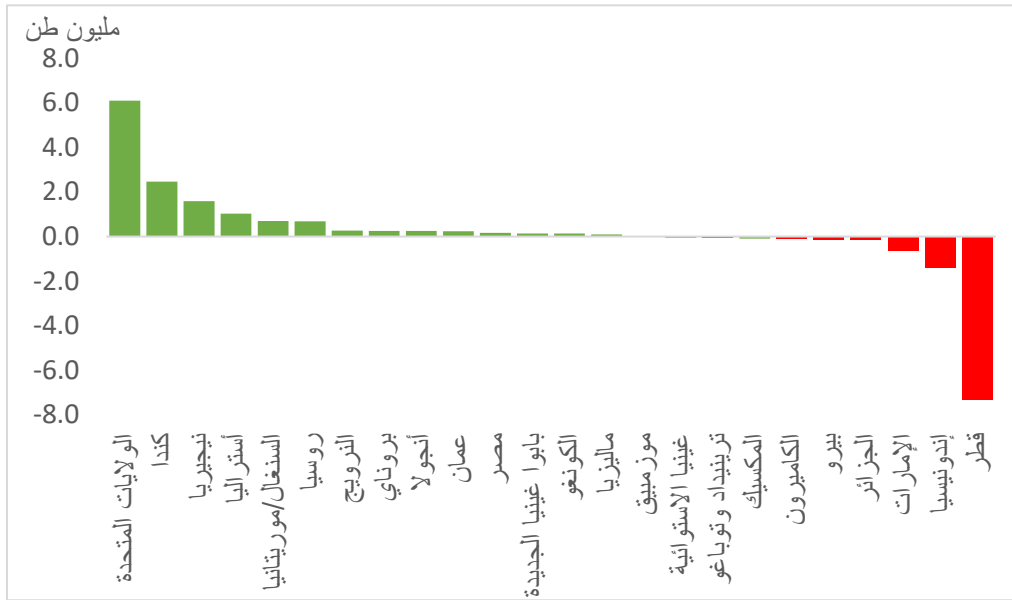


المصدر: أوبك (بيانات أولية)

بخلاف تطورات الدول الخمس الكبرى، كان من أبرز تطورات الربع الأول لعام 2026، ارتفاع معدلات تصدير الغاز الطبيعي المسال من كندا التي انضمت ضمن قائمة الدول المصدرة للمرة الأولى في تاريخها منتصف عام 2025. فخلال الربع الأول، صدرت كندا نحو 2.46 مليون طن، في إشارة واضحة إلى استمرار رفع معدلات الإنتاج في مشروع LNG Canada، الذي تقدر طاقته الإنتاجية بنحو 14 مليون طن/السنة. ويعزز انضمام كندا من حصة منطقة أمريكا الشمالية بقيادة الولايات المتحدة، في السوق العالمي للغاز المسال.

يوضح **الشكل-5**، التغيير السنوي في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول بين عامي 2025 و 2026 حسب كل دولة، والذي يوضح أن النمو كان إيجابياً لغالبية المصدرين، الأمر الذي ساهم في تعويض التراجع الذي شهدته بعض الدول المصدرة مثل دولة قطر، ومن ثم الحفاظ على مستويات مرتفعة من الإمدادات العالمية.

الشكل-5: التغيير الحجمي (مليون طن) في صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2025 و 2026، حسب الدولة



المصدر: أوبك (بيانات أولية)

2-1: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال في الدول العربية خلال الربع الأول 2026

تضم المجموعة العربية ست دول مصدرة للغاز الطبيعي المسال، تضم دولة الإمارات، والجزائر، ودولة قطر، وسلطنة عمان، ومصر، إضافة إلى موريتانيا التي انضمت إلى القائمة بعد تشغيل مشروع "السلفحافة-أحميم" الكبير في أبريل 2025. ولقد انعكست الاضطرابات في منطقة الخليج العربي بشكل واضح على أداء صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال. إذ سجلت خلال الربع الأول من 2026 تراجعاً كبيراً لتبلغ نحو 21.8 مليون طن، مقابل 28.8 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، أي بنسبة تراجع على أساس سنوي 24.3% كما هو مبين **بالشكل-6**. وبالرغم من الزيادة المسجلة في صادرات كل من سلطنة عُمان وموريتانيا، فإن التحسن لم يكن كافياً لتعويض الانخفاض الحاد في صادرات بقية الدول العربية، والتي جاءت نتيجة عدة عوامل أبرزها ما يلي:

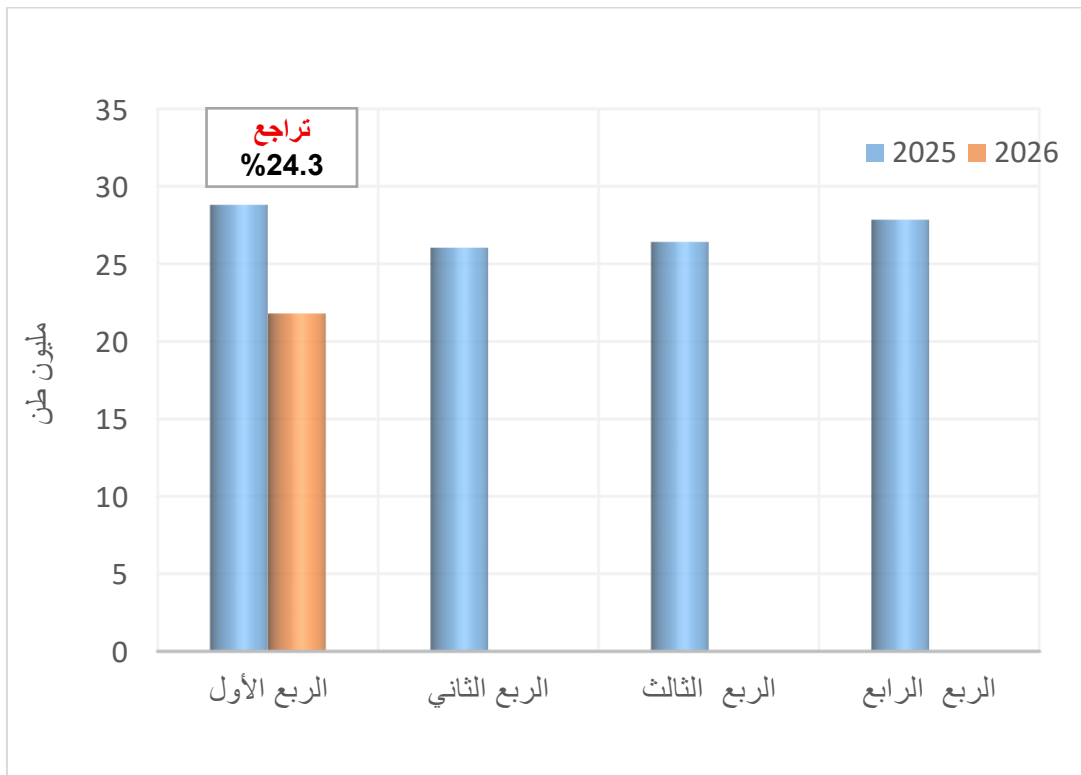
- تراجع الصادرات من دولة قطر التي تعد المصدر الأكبر عربياً والثاني عالمياً، بعد تعليق العمل في مرافق الإسالة في مدينتي "مسيعيد" و"رأس لفان" الصناعيتين مطلع شهر مارس 2026. يضاف إلى ذلك، خروج وحدتين للإسالة من أصل أربعة عشرة وحدة خارج الخدمة

بشكل كامل لفترة يُتوقع أن تمتد لفترة من 3 إلى 5 سنوات نتيجة تعرضهما لأضرار مباشرة، مما سيقلص الطاقة الإنتاجية لشركة "قطر للطاقة" بنسبة 17%، بحسب بيان شركة "قطر للطاقة".

- تراجع الصادرات من دولة الإمارات، حيث تمر غالبية الصادرات عبر مضيق هرمز إلى الأسواق الآسيوية.
- انخفاض الصادرات من كل من الجزائر ومصر، في ضوء إعطاء الأولوية في كلا البلدين لتلبية احتياجات السوق المحلي.

وعلى إثر هذه التطورات، تراجعت الحصة السوقية الإجمالية للدول العربية المصدرة مجتمعة إلى نحو 19.4% من إجمالي تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية خلال الفترة محل الدراسة.

الشكل-6: تطور صادرات الدول العربية من الغاز الطبيعي المسال على أساس ربع سنوي خلال عامي 2025 و 2026



*نسب النمو (أو التراجع) لكل ربع على أساس سنوي

المصدر: أوبك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

في دولة الإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي)، بلغت صادرات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2026 نحو 0.97 مليون طن، مقابل 1.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 39.4%. وتعد محطة "أدنوك للغاز" الواقعة في جزيرة "داس"، محطة الإسالة

الوحيدة في دولة الإمارات بطاقة 5.8 مليون طن/السنة. وعلى أساس شهري، بدأ انخفاض الصادرات بشكل واضح خلال شهر مارس، حيث تم تحميل شحنة واحدة فقط بحمولة 62 ألف طن، مقارنة بـ 383 ألف طن خلال شهر فبراير، و 521 ألف طن خلال شهر يناير.

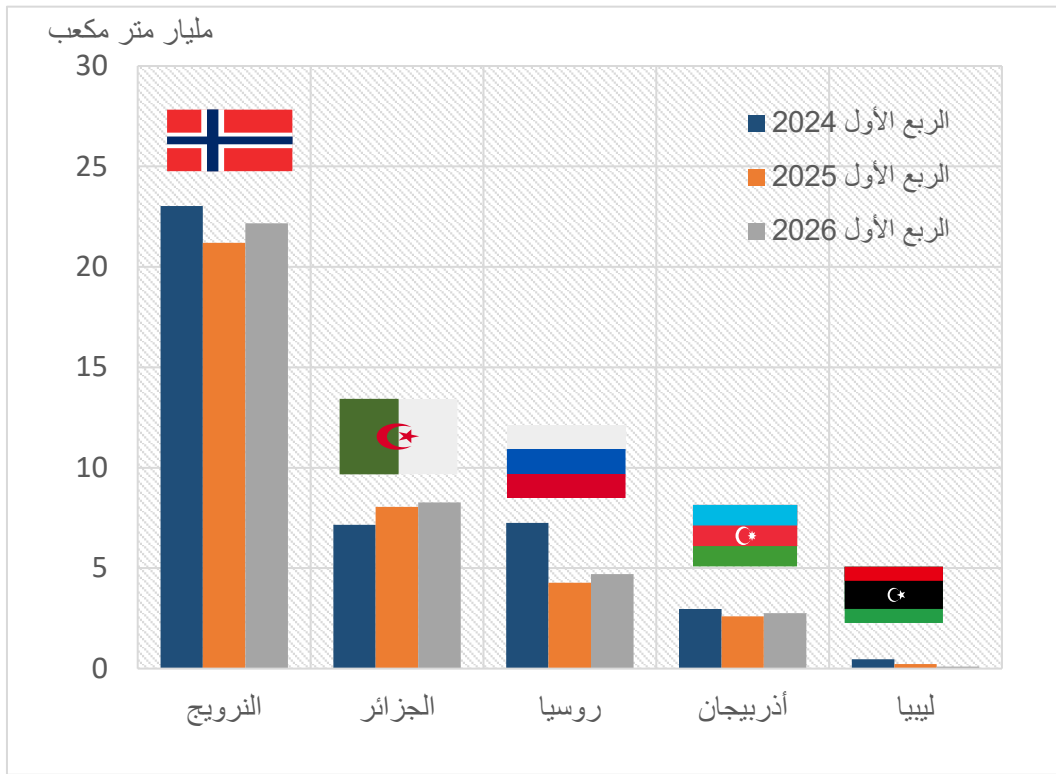
وفي الجمهورية الجزائرية، بلغت الصادرات خلال الربع الأول من 2026 نحو 2 مليون طن، مقابل 2.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة تراجع على أساس سنوي 7.3%. وبالرغم من ذلك، فقد حافظت الجزائر على مكانتها ضمن قائمة أكبر خمسة موردين للغاز الطبيعي المسال إلى السوق الأوروبي، وبالأخص سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27)، والتي تضم كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وروسيا، وقطر، ونيجيريا.

وإلى جانب الغاز الطبيعي المسال، استمرت الجزائر في المساهمة بدور فعال في تأمين احتياجات أسواق دول الاتحاد الأوروبي من الغاز عبر خطوط الأنابيب الممتدة من الجزائر إلى إيطاليا وإسبانيا، وتنامت أهميتها بشكل أكبر بعد توقف نقل إمدادات الغاز الروسي عبر أوكرانيا مطلع عام 2025، واضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال من منطقة الخليج.

فخلال الربع الأول من عام 2026، رفعت الجزائر صادراتها من الغاز عبر خطوط الأنابيب إلى إيطاليا وإسبانيا، لتبلغ وفق تقديرات أوابك الأولية استناداً إلى بيانات مشغلي شبكات نقل الغاز الأوروبية نحو 8.27 مليار متر مكعب، وذلك في مقابل نحو 8.06 مليار متر مكعب خلال الربع المماثل من العام الماضي 2025، بنسبة نمو بلغت على أساس سنوي 2.6%. وبهذه المستويات عززت الجزائر من موقعها كثاني أكبر مصدر لغاز الأنابيب لدول الاتحاد، بل ومتجاوزة حصص كل من روسيا، وأذربيجان، وليبيا مجتمعة، التي بلغت 7.6 مليار متر مكعب خلال نفس الفترة، بينما ظلت النرويج المصدر الأكبر لدول الاتحاد بإجمالي 22.17 مليار متر مكعب، كما هو مبين بالشكل-7.

وفي دولة قطر، سجلت الصادرات خلال الربع الأول من 2026 انخفاضاً حاداً غير معتاد حيث تراجعت إلى 14.7 مليون طن، مقابل 22 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، أي بنسبة تراجع على أساس سنوي 33.2%. ويعود هذا التراجع غير المسبوق إلى قرار شركة "قطر للطاقة" بتعليق عمليات الإنتاج في منشأة رأس لفان نتيجة الاضطرابات في منطقة الخليج العربي، علاوة على اضطرابات شحن الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز. ونتيجة لهذا التراجع الحاد في الصادرات، تراجعت حصتها السوقية إلى نحو 13% من إجمالي التجارة العالمية، لتحل في المرتبة الثالثة عالمياً بعد أستراليا.

الشكل-7: صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب* إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) للربع الأول خلال الفترة 2024-2026



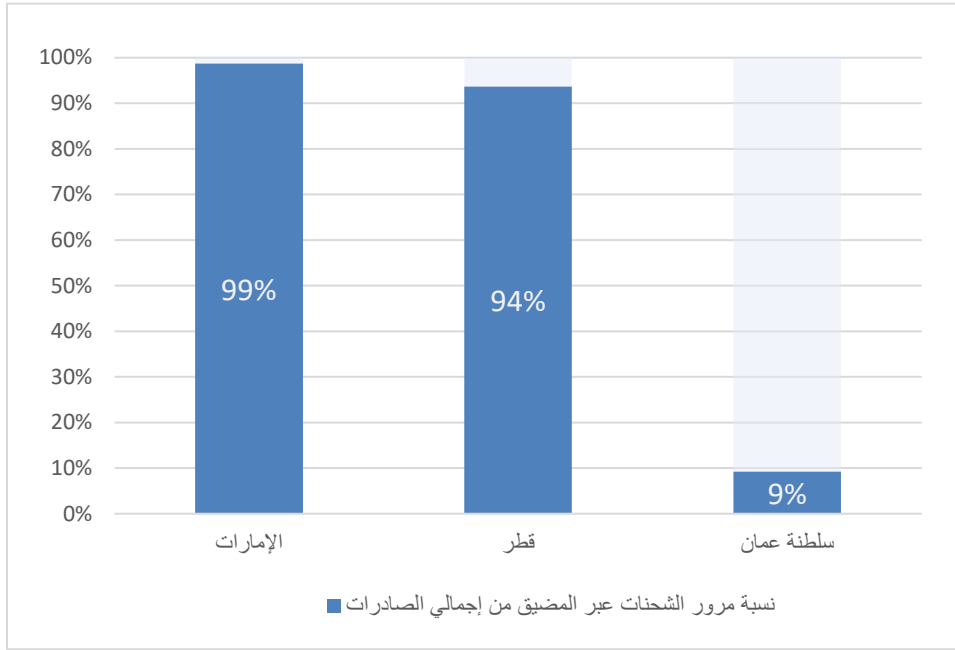
* صادرات الغاز عبر خطوط الأنابيب فقط، ولا يشمل صادرات الغاز الطبيعي المسال

المصدر: أوابك، شبكة البنية التحتية للدول الأوروبية

وفي سلطنة عمان، بلغ إجمالي الصادرات خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 3.2 مليون طن، مقابل 3 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 8%، حيث لم تتأثر صادراتها من اضطرابات حركة السفن في مضيق هرمز، حيث تقع محطة الشركة العمانية للغاز الطبيعي المسال في "قلهات" بولاية صور، بعيداً عن مضيق هرمز. ولذلك تعد سلطنة عمان الأقل اعتماداً على المضيق بين الدول الخليجية المصدرة، حيث تتوجه غالبية شحناتها بنسبة 91% إلى الأسواق الآسيوية مباشرة دون الحاجة إلى العبور عبر المضيق. أما النسبة المتبقية والتي تمثل 9% فقط فتمثل الشحنات التي تمر عبر المضيق من السلطنة، وتتوجه إلى دبي والكويت ضمن مبيعات السوق الفوري، علماً بأنها شحنات طارئة لا تمر بصفة شهرية وإنما حسب احتياجات السوق الفوري التي ترتفع عادة خلال شهور الصيف.

يوضح الشكل-8، درجة اعتماد دول الخليج على "مضيق هرمز" كبوابة عبور لصادراتها من الغاز الطبيعي المسال، وفقاً لبيانات عام 2025.

الشكل-8: درجة اعتماد دول الخليج العربي على "مضيق هرمز" كبوابة عبور لصادراتها من الغاز الطبيعي المسال لعام 2025



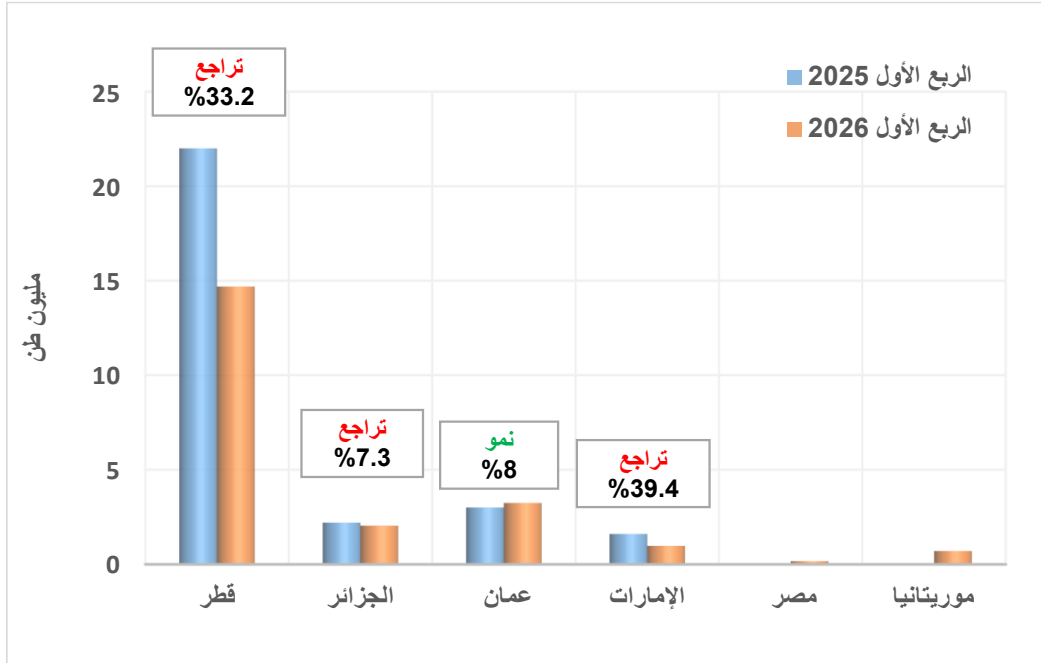
المصدر: أوبك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

في جمهورية مصر العربية، بلغت الصادرات خلال الربع الأول من 2026 نحو 0.16 مليون طن، علماً بأنه لم يتم تصدير أي شحنات خلال الفترة المماثلة من 2025. وبحسب بيان وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية، فإن تصدير عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال من مجمع "إدكو للإسالة" يأتي في إطار التزام مصر بالوفاء بالتزاماتها التعاقدية مع شركاء الاستثمار الأجانب وتحفيزهم على ضخ استثمارات إضافية لزيادة الإنتاج المحلي من الغاز، مع تحقيق قيمة مضافة، وتعظيم الاستفادة من مصانع الإسالة المصرية دعماً لدور مصر كمركز إقليمي لتجارة وتداول الغاز.

أما في موريتانيا، فقد بلغت صادراتها خلال الربع الأول من 2026 نحو 0.7 مليون طن، علماً بأنها لم تكن على خريطة التصدير العالمية خلال نفس الفترة من عام 2025، حيث تم تحميل وتصدير أول شحنة من مشروع تطوير حقل "السلحفاة-أحميم الكبير" (GTA) في شهر أبريل 2025. ومن الملاحظ أن الصادرات الفعلية تفوق الطاقة الإسمية للمرحلة الأولى من المشروع والتي تقدر بنحو 2.3 مليون طن/السنة. ويشكل هذا المشروع علامة فارقة في تاريخ موريتانيا، ويمهد الطريق أمام تنفيذ مراحل جديدة في المشروع لاستغلال احتياطي الحقل التي تقدر بنحو 15 تريليون قدم مكعب، بما قد يساهم في رفع الصادرات إلى 10 مليون طن/السنة بحلول عام 2030. علاوة على إمكانية جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لاستغلال الاكتشافات الأخرى مثل "بئر الله" الذي يضم 60 تريليون قدم مكعب.

يلخص الشكل-9، تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول من عام 2025 و2026.

الشكل-9: تطور صادرات الغاز الطبيعي المسال من الدول العربية خلال الربع الأول من 2025 و2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

2- تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الأول 2026

أما من جانب تطور الطلب، فقد ارتفع الطلب العالمي على الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2026 إلى 114 مليون طن، مقابل 107.7 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025 بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 5.9%. ويعود ارتفاع الطلب العالمي إلى نمو الطلب الأوروبي لتعويض تراجع إمدادات الغاز الروسي، وكذلك في منطقة الشرق الأوسط.

ومن المهم الإشارة إلى أن تأثير الاضطرابات في منطقة الخليج العربي، وتوقف حركة مرور الناقلات عبر مضيق هرمز، لم يظهر تأثيرها بشكل فوري على الواردات خلال الربع الأول 2026، حيث إن "غالبية" الشحنات المتجهة إلى موانئ الاستيراد كانت قد أبحرت من الموانئ الخليجية وفي طريقها لتفريغ حمولاتها حسب الوجهة النهائية. وعادة يستغرق وصول الناقلات فترة تتراوح بين ثلاثة وأربعة أسابيع حسب المسافة بين ميناء التحميل في البلد المصدر وميناء الاستيراد في البلد المستورد، حتى تصل إلى وجهتها النهائية لتفريغ الحمولة. وعلى هذا الأساس، سيظهر تأثير الاضطرابات في منطقة الخليج العربي بشكل ملحوظ خلال الربع القادم.

1-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الآسيوي خلال الربع الأول 2026

على مستوى الأسواق، بلغ إجمالي واردات السوق الآسيوي خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 66.9 مليون طن، مقابل 66.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو طفيفة بلغت 1% على أساس سنوي. وينقسم السوق الآسيوي حسب وجهات الطلب على الغاز الطبيعي المسال إلى ثلاث مناطق جغرافية هي شرق آسيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق آسيا.

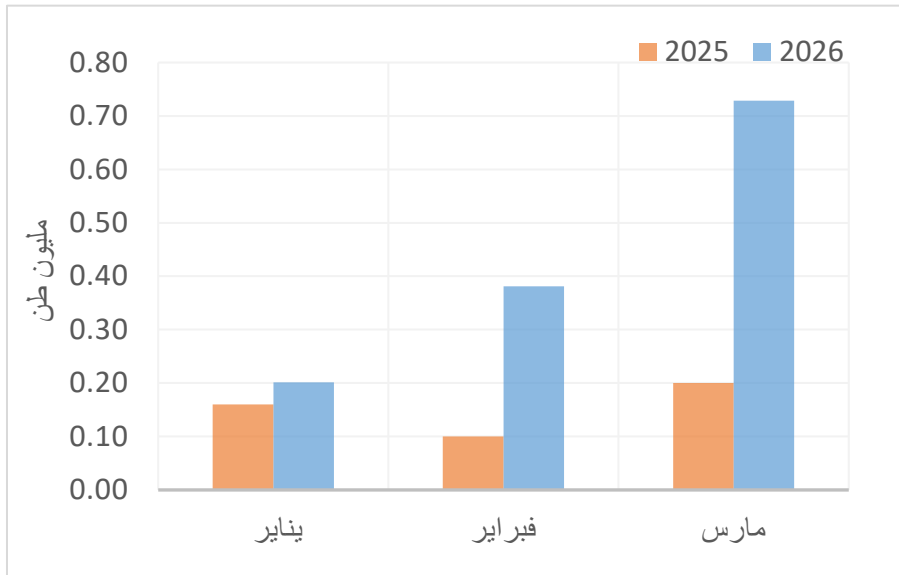
ففي "أسواق شرق آسيا" التي تضم كل من الصين، واليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، بلغت وارداتها مجتمعة نحو 51.74 مليون طن، مقابل 51.44 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 0.6%. وقد حافظت أسواق منطقة "شرق آسيا" على مكانتها كأكبر منطقة مستوردة للغاز الطبيعي المسال، بحصة 45.4% من إجمالي التجارة العالمية.

وعلى الرغم من تسجيل المنطقة نمواً طفيفاً في واردات الغاز الطبيعي المسال بصورة إجمالية، فإن واردات الصين التي تعد السوق الأكبر إقليمياً وعالمياً، اتجهت إلى الانخفاض خلال الربع الأول من عام 2026 بنسبة 6.3% على أساس سنوي، لتبلغ نحو 14.4 مليون طن مقارنةً بحوالي 15.4 مليون طن خلال الفترة المماثلة من عام 2025. وجاء التراجع أكثر وضوحاً خلال شهر مارس، حيث انخفضت الواردات إلى نحو 3.85 مليون طن، وهو أدنى مستوى شهري للصادرات منذ عام 2018، مسجلةً انخفاضاً سنوياً حاداً بلغ 21%. ونتيجة لوفرة الإمدادات المحلية بسبب تنامي الإنتاج المحلي، ووصول إمدادات مرتفعة من روسيا عبر خط أنابيب Power of Siberia، استغلت الشركات الصينية ارتفاع الأسعار الفورية للغاز الطبيعي المسال وتحسن فرص المراجعة السعرية في الأسواق الإقليمية، وقامت بإعادة تصدير عدد من شحنات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026، كما هو موضح **بالشكل-10**. حيث تم توجيه الشحنات إلى عدة أسواق آسيوية من بينها اليابان، وبنجلاديش، وكوريا الجنوبية، بإجمالي 1.3 مليون طن، مقابل 0.47 طن خلال نفس الفترة من 2025.

ويعكس هذا السلوك تحولاً متزايداً في دور الصين داخل سوق الغاز الطبيعي المسال، من مجرد مستورد يهدف إلى تلبية الطلب المحلي، إلى لاعب مرن يسهم في موازنة الأسواق الآسيوية، عبر إعادة توجيه الشحنات وفق فروقات الأسعار الإقليمية، بما يعزز دورها كعامل مؤثر في استقرار الأسعار الفورية في الحوض الآسيوي.

أما في اليابان، فقد بلغت وارداتها خلال الربع الأول من 2026 نحو 18.2 مليون طن، وهي نفس المستويات المحققة خلال الربع المماثل من عام 2025. وبتلك المستويات، استعادت اليابان مكانتها كأكبر سوق للغاز الطبيعي المسال عالمياً متخطية الصين، التي احتلت تلك المكانة في السنوات الأخيرة.

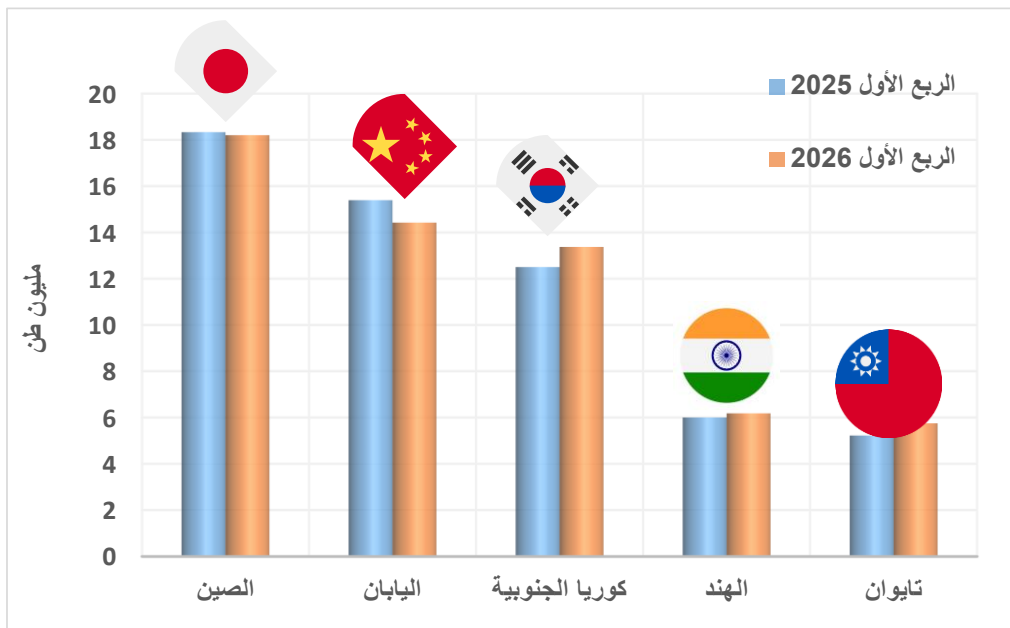
الشكل-10: إعادة تصدير شحنات الغاز الطبيعي المسال بشكل شهري من الموانئ الصينية خلال الربع الأول من 2025 و 2026



المصدر: أوبك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

بينما ارتفعت واردات كوريا الجنوبية بشكل طفيف خلال الربع الأول من 2026 لتسجل 13.37 مليون طن، مقابل 12.5 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 6.9%، لتحل في المرتبة الثالثة عالمياً. كما ارتفعت واردات تايوان إلى 5.75 مليون طن، مقابل 5.22 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 10.1%، لتحل في المرتبة الخامسة عالمياً بعد الهند كما هو مبين بالشكل-11.

الشكل-11: مقارنة واردات أكبر خمس أسواق للغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال الربع الأول من 2025 و 2026



المصدر: أوبك، بيانات التجارة الخارجية للدول المذكورة وتتبع حركة السفن

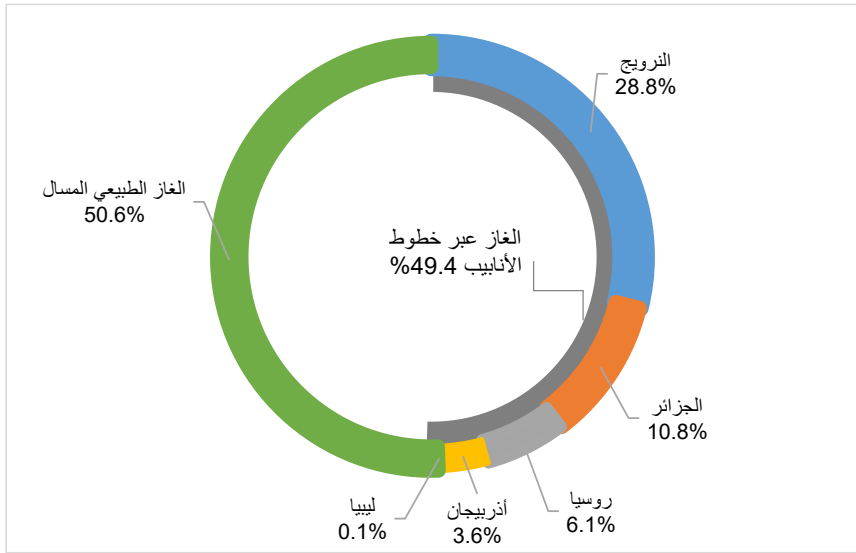
أما "أسواق جنوب آسيا" التي تضم كل من الهند، وباكستان، وبنجلاديش، فقد تراجعت وارداتها مجتمعة خلال الربع الأول من عام 2026 إلى 9.1 مليون طن، مقابل 9.4 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، متأثرة بتراجع واردات باكستان التي انخفضت بنحو 0.5 مليون طن، حيث تعتمد باكستان بنسبة 100% على الإمدادات من دولة قطر.

أما بقية الأسواق الآسيوية (جنوب شرق آسيا)، فقد بلغت وارداتها مجتمعة خلال الربع الأول من عام 2026 نحو 6 مليون طن، مقابل 5.4 مليون طن في الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 11.1%.

2-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في السوق الأوروبي خلال الربع الأول 2026

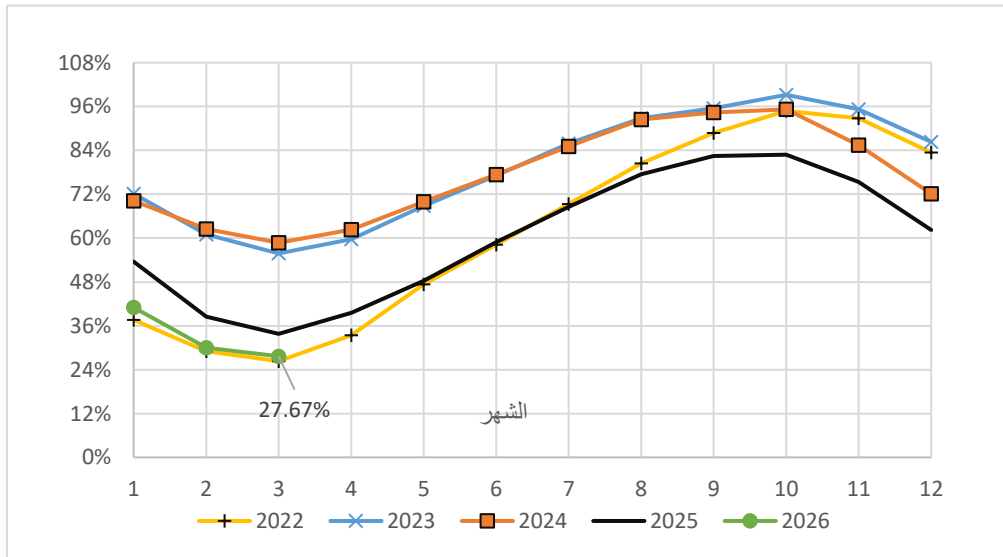
أما في السوق الأوروبي (دول الاتحاد الأوروبي، وبريطانيا، وتركيا)، فقد قفز إجمالي الواردات خلال الربع الأول من عام 2026 إلى نحو 40 مليون طن، مقابل 35.9 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 11.1%، بينما بلغت حصة السوق الأوروبي نحو 35.1% من الطلب العالمي.

وبالنظر إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27) على وجه الخصوص، فقد ارتفعت وارداته من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من عام 2026 إلى 28.3 مليون طن مقارنة بـ 25.2 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو مرتفعة بلغت على أساس سنوي 12%. وقد استحوذ سوق الاتحاد الأوروبي على نحو 71% من إجمالي حجم الشحنات الواردة إلى أوروبا. وتعد كل من فرنسا، وإسبانيا، وهولندا، وإيطاليا، وبلجيكا أكبر الأسواق الأوروبية المستوردة للغاز الطبيعي المسال، وتشكل الدول الخمس مجتمعة نحو 74% من الشحنات الواردة إلى أسواق الاتحاد الأوروبي. ويعود هذا النمو المرتفع إلى زيادة اعتماد سوق الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي المسال لتحل محل إمدادات الغاز الروسي التي توقفت عبر أوكرانيا منذ بداية 2025 بعد انتهاء اتفاقية نقل الغاز بين البلدين. حيث كانت تقدر تلك الإمدادات بنحو 15 مليار متر مكعب/السنة، وتساهم في تلبية احتياجات النمسا وسلوفاكيا ومولدوفا على وجه الخصوص. حيث بات الغاز الطبيعي المسال يساهم بحصة 50.6% من إجمالي واردات الاتحاد الأوروبي، بينما تراجعت حصة الواردات عبر خطوط الأنابيب إلى 49.4% كما يوضح الشكل-12.

الشكل-12: توزيع واردات الاتحاد الأوروبي حسب المصدر خلال الربع الأول 2026

المصدر: أوبك استناداً إلى بيانات شبكة الغاز الأوروبية

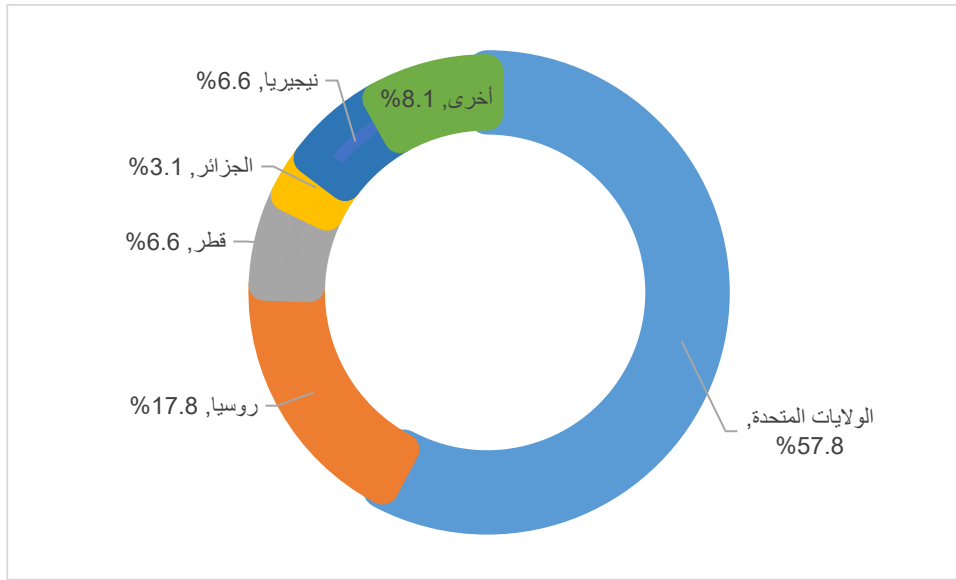
وقد شهدت بعض المناطق في أوروبا موجات برد قارسة خلال الربع الأول 2026، الأمر الذي دفعها نحو السحب بمعدلات قياسية من مخزونات الغاز الجوفية لتلبية احتياجاتها من الغاز في قطاع التدفئة. وعلى إثر معدلات السحب المرتفعة، تراجعت مخزونات الغاز الأوروبية بنهاية شهر مارس من عام 2026 إلى أقل مستوى لها منذ عام 2022 حيث بلغت 27.67%، كما هو مبين بالشكل-13. وهو الأمر الذي سيكلف أوروبا تكاليف كبيرة لإعادة تعبئة المخزونات بالغاز خلال شهور الصيف استعداداً لموسم الشتاء القادم (شتاء 2026/2027).

الشكل-13: تطور مستوى مخزونات الغاز الأوروبية القابلة للسحب على أساس شهري

المصدر: أوبك استناداً إلى بيانات شبكة الغاز الأوروبية

أما على مستوى المصدرين إلى سوق الاتحاد الأوروبي (EU-27)، فقد جاء أكثر من 91.6% من الشحنات الواردة من خمس وجهات رئيسية. حيث تعد الولايات المتحدة المصدر الأكبر للغاز الطبيعي المسال لدول الاتحاد الأوروبي بحصة 57.8% من إجمالي الواردات. بينما جاءت روسيا في المرتبة الثانية بحصة 17.8%، ودولة قطر في المرتبة الثالثة بحصة 6.6%، ونيجيريا في المرتبة الرابعة بحصة 6.6%، والجزائر في المرتبة الخامسة بحصة 3.1% كما هو موضح بالشكل-14.

الشكل-14: مصدر الغاز الطبيعي المسال* إلى سوق الاتحاد الأوروبي خلال الربع الأول من عام 2026



المصدر: أوابك (بيانات أولية وفق بيانات تتبع السفن)

*لا تشمل صادرات الغاز الطبيعي عبر خطوط الأنابيب

أما في خارج الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفعت واردات الغاز الطبيعي المسال في كل من تركيا وبريطانيا لتسجل وارداتهما مجتمعة خلال الربع الأول 2026 نحو 11.7 مليون طن، مقابل 10.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025 بنسبة 9.6% على أساس سنوي. وعادة ما يكون الطلب على الغاز الطبيعي المسال في ذروته في كلا البلدين في هذه الفترة من العام.

2-3: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع الأول 2026

أما في أسواق منطقة الشرق الأوسط التي تضم كل من الكويت والإمارات (دبي)، والأردن، ومصر، والبحرين، فقد ارتفعت واردات المنطقة ككل خلال الربع الأول من عام 2026 لتسجل 3.7 مليون طن، مقابل 2.6 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنسبة نمو على أساس سنوي 41.1%.

يعود هذا النمو في واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى تنامي احتياجات مصر من شحنات الغاز الطبيعي المسال نظراً لعدم كفاية الإنتاج المحلي لسد الاستهلاك، وعدم انتظام تدفقات الغاز الواردة عبر خطوط الأنابيب من حقول شرق المتوسط قبالة سواحل فلسطين المحتلة. حيث بلغت واردات مصر خلال الربع الأول من 2026 نحو 2.9 مليون طن من الغاز الطبيعي المسال، مقابل 1.1 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بنمو على أساس سنوي 166%. وقد شكلت واردات مصر من الغاز الطبيعي المسال نحو 79% من إجمالي واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الربع محل الدراسة، لتتصدر دول المنطقة كأكبر سوق للغاز الطبيعي المسال.

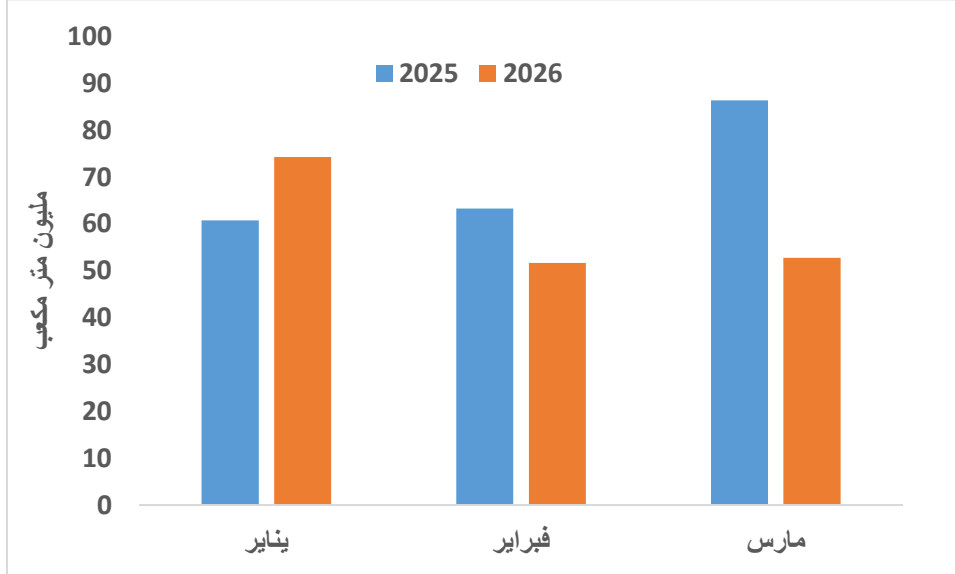
وفي دولة الكويت، التي تعد الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من حيث طاقة التغويز في ميناء الزور التي تبلغ 22 مليون طن/السنة، بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال قرابة 0.52 مليون طن خلال الربع الأول من عام 2026، مقابل 1.2 مليون طن خلال الربع المماثل من العام الماضي 2025، بتراجع على أساس سنوي 57%. ويعود التراجع الحاد إلى انخفاض إمدادات الغاز الطبيعي المسال القادمة من دولة قطر التي تعد المصدر الرئيسي للإمدادات في دولة الكويت بموجب تعاقدات طويلة المدة بين مؤسسة البترول الكويتية وشركة "قطر للطاقة". لكن من المهم الإشارة إلى أن ميناء الزور يضم سعة تخزينية ضخمة من خلال ثمان صهاريج للغاز الطبيعي المسال سعة الواحد منها 225 ألف متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال بإجمالي 1.8 مليون متر مكعب. وهذه السعة الضخمة تكفي لتشغيل المرفأ ذاتياً لمدة 12 يوماً في حال عدم استقبال أية شحنات من الخارج. وعادة ما يشهد الطلب على الغاز في قطاع الكهرباء في الكويت استقراراً خلال تلك الفترة من العام، ثم يعاود النمو بشكل ملحوظ خلال شهور الصيف وفق حاجة قطاع الكهرباء.

أما في الأسواق المتبقية (البحرين، دبي، الأردن)، فقد بلغت واردات الأردن نحو 0.28 مليون طن، مقابل 0.33 مليون طن خلال الربع المماثل من 2025، بينما لم تستقبل "دبي" والبحرين أية شحنات خلال الربع الأول 2026.

وبخلاف الأسواق التي تستورد الغاز الطبيعي المسال بشكل مباشر عبر مرافئ التغويز، تقوم المغرب باستيراد الغاز الطبيعي المسال عبر إسبانيا، حيث يتم تغويزه وضخه عبر خط الغاز المغربي-الأوروبي إلى المغرب. وخلال الربع الأول 2026، استوردت المغرب نحو 179 مليون متر مكعب من الغاز الطبيعي، أي ما يعادل نحو 0.13 مليون طن مكافئ من الغاز الطبيعي المسال. وذلك مقابل 211 مليون متر مكعب (0.15 مليون طن مكافئ من الغاز الطبيعي المسال) خلال الربع المماثل من 2025 بنسبة تراجع على أساس سنوي 15%. وقد شهدت معدلات التدفق الشهرية للغاز الطبيعي من

إسبانيا إلى المغرب تراجعاً واضحاً وأخيراً شهر فبراير، وكذلك في شهر مارس 2026 مقارنة بالمعدلات خلال نفس الفترة من 2025، كما هو موضح بالرسم-15.

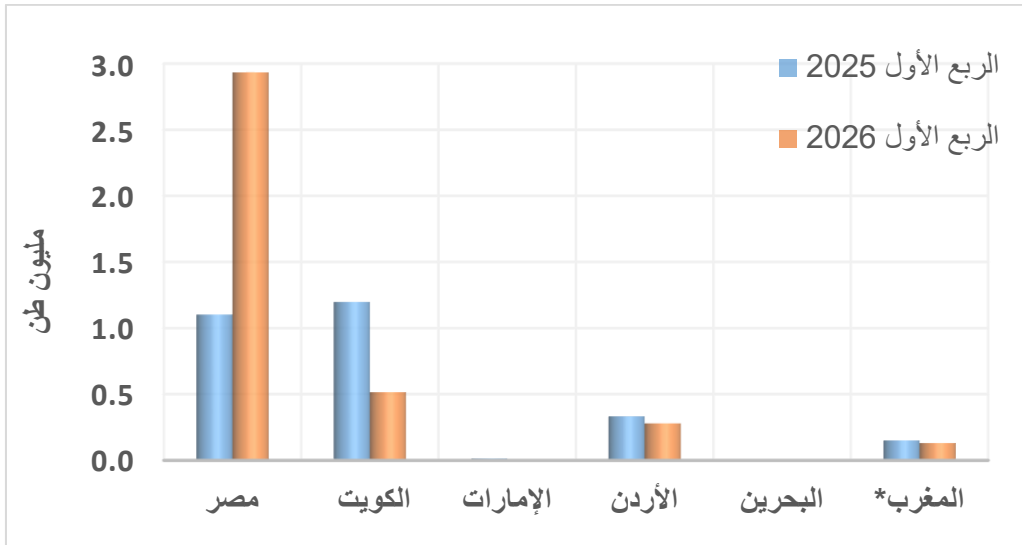
الشكل-15: تدفقات الغاز الطبيعي الشهرية من إسبانيا إلى المغرب عبر خط الغاز المغربي الأوروبي



المصدر: حسابات أوابك استناداً إلى بيانات شبكة الغاز الأوروبية

يوضح الشكل-16، مقارنة بين واردات كل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حسب الدولة خلال الربع الأول من عام 2026، ومقارنته مع 2025.

الشكل-16: واردات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول من 2025 و2026



*لا تستقبل المغرب شحنات الغاز الطبيعي المسال بشكل مباشر لعدم وجود بنية تحتية للتغيز، ولكن يتم استقبالها عبر مرافئ التغيز في إسبانيا وضخها إلى المغرب عبر خط الغاز المغربي الأوروبي

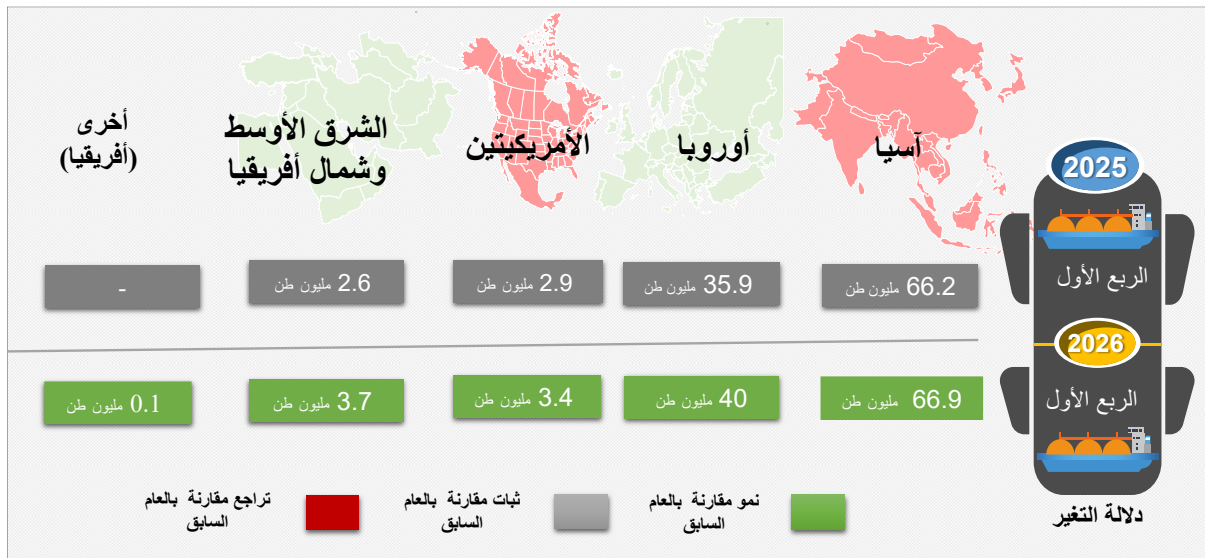
المصدر: أوابك (بيانات أولية)، بيانات البنية التحتية الأوروبية وتتبع حركة السفن

4-2: تطور واردات الغاز الطبيعي المسال في بقية أسواق العالم خلال الربع الأول 2026

بلغت واردات الغاز الطبيعي المسال في منطقة الأمريكيتين خلال الربع الأول من عام 2026 حوالي 3.4 مليون طن، مقابل 2.9 مليون طن خلال الربع المماثل من عام 2025، بنمو على أساس سنوي نسبته 15.7%، مدفوعة بتنامي واردات بعض الأسواق الكبرى في المنطقة مثل جمهورية الدومينيكان وبويرتوريكو. أما في أفريقيا، فقد بلغت واردات السنغال والتي بدأت استيراد الغاز الطبيعي المسال منذ مايو 2025، فقد استوردت نحو 0.08 مليون طن خلال الربع الأول 2026. وتعتمد السنغال على استيراد شحنات الغاز الطبيعي المسال على فترات لتغذية سفينة تغويز عائمة والتي تقوم بضخ الغاز إلى سفينة عائمة أخرى لتوليد الكهرباء (Power Ship)، ثم نقل الكهرباء المولدة عبر كابل إلى داخل السوق المحلي.

يلخص الشكل-17، تطور واردات الأسواق المختلفة خلال الربع الأول من 2025، ومقارنته مع 2024.

الشكل-17: واردات الأسواق المختلفة خلال الربع الأول من 2025 و 2026



3- تطور أسعار الغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية خلال الربع الأول من عام 2026

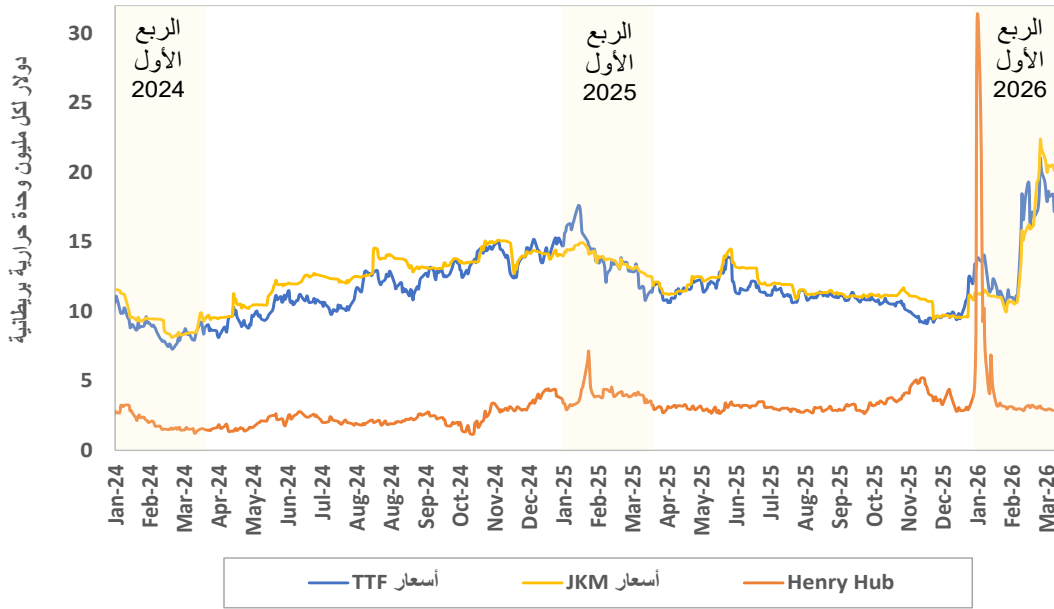
بدأ عام 2026 على ارتفاعات قوية في أسعار الغاز في أوروبا وفقاً لمركز TTF في هولندا (المؤشر السعري المرجعي لأسعار الغاز في الأسواق الأوروبية) بسبب تنامي الطلب على الغاز في التدفئة. بالإضافة إلى المخاوف من تراجع إمدادات الغاز الطبيعي المسال من الولايات المتحدة بسبب العاصفة الثلجية Fern التي ضربت البلاد وأثرت على إمدادات الغاز المحلية المغذية لمحطات الإسالة. وقد ساهمت هذه العوامل في دفع الأسعار الأوروبية نحو الصعود لتسجل 11.8 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر يناير. وبعد أن عادت الصادرات من الولايات المتحدة إلى معدلاتها الطبيعية، تراجعت الأسعار الأوروبية إلى 11.2 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال فبراير. إلا أن هذا التراجع لم يدم طويلاً بسبب ما شهدته منطقة الخليج من اضطرابات في حركة ناقلات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز، حيث قفز متوسط الأسعار الأوروبية خلال شهر مارس إلى 17.9 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وإجمالاً على مدار الربع الأول من عام 2026، بلغ متوسط أسعار الغاز الأوروبية نحو 13.7 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، لكنه لا يزال أقل من متوسط الربع المماثل من عام 2025، والذي سجل نحو 14.4 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

وفي السوق الآسيوي، اتخذت الأسعار الفورية حسب مؤشر اليابان-كوريا JKM (مؤشر شحنات الغاز الطبيعي المسال الفورية لأسواق اليابان، وكوريا الجنوبية، وتايوان، والصين) مساراً تصاعدياً مماثلاً لمسار TTF، خلال شهري يناير وفبراير، ولكن ضمن نطاقات سعرية أقل، حيث بلغ المتوسط خلال يناير نحو 11.1 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، ثم تراجعت إلى 10.55 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر فبراير، ثم قفزت إلى 18.3 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر مارس كما هو موضح **بالشكل-18**. وإجمالاً على مدار الربع الأول 2026، فقد بلغ متوسط أسعار الغاز في آسيا نحو 13.37 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو أقل من متوسط الربع المماثل من عام 2025 والذي سجل نحو 14 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

أما في **أمريكا الشمالية**، فقد شهدت الأسعار وفقاً لمركز هنري (Henry Hub) في الولايات المتحدة الأمريكية قفزات حادة نتيجة تأثر الإنتاج من بعض الآبار بسبب العاصفة Fern. حيث أدت العاصفة الثلجية إلى حدوث انخفاض حاد في درجات الحرارة، وهو الأمر الذي أدى إلى تجمد رؤوس الآبار وتوقف تدفق الغاز. وعلى أثر ذلك، ارتفعت الأسعار الفورية بشكل حاد لتلامس 25 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية يوم 26 يناير. بينما بلغ المتوسط خلال شهر يناير 2026 نحو 7.71 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية. وبعد أن عادت ظروف الطقس إلى طبيعتها، عاودت الأسعار

الغاز الانخفاض لتسجل 3.62 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر فبراير ثم تراجعت إلى 3.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية خلال شهر مارس. وعلى مدار الربع الأول من 2026، بلغ متوسط الأسعار وفقاً لمركز هنري نحو 4.76 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية، وهو أعلى من متوسط الربع المماثل من عام 2025 والذي سجل نحو 4.05 دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية.

الشكل-18: تطور أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال في الأسواق العالمية



المصدر: أوابك، CME، Nymex

يلخص **الجدول-1** متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية (أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا).

الجدول-1: متوسط أسعار الغاز والغاز الطبيعي المسال حسب المراكز الرئيسية في الأسواق العالمية (دولار لكل مليون وحدة حرارية بريطانية)

الفترة	أمريكا الشمالية (مركز هنري)	أوروبا (مركز TTF)	آسيا (مؤشر اليابان كوريا (JKM))
متوسط السعر خلال الربع الأول من 2025	4.05	14.4	14
متوسط السعر خلال الربع الأول من 2026	4.76	13.7	13.37

المصدر: أوابك، CME، Nymex

4- تحديث حالة مشاريع الغاز الطبيعي المسال الجديدة على خريطة الاستثمار

4-1: قرارات الاستثمار النهائي في مشاريع الإسالة الجديدة

شكل عام 2025 بداية قوية لعودة موجة الاستثمارات في مشاريع الإسالة الجديدة وبالأخص في الولايات المتحدة الأمريكية التي تصدرت المشهد العالمي في جذب الاستثمارات، بعد قرار إدارة "ترامب" معاودة منح التراخيص للشركات المطورة الراغبة في تنفيذ مشروعات إسالة جديدة. وقد أسفر هذا الإجراء عن اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في ستة مشاريع جديدة داخل الولايات المتحدة، بطاقة إجمالية 60.9 مليون طن/السنة. أما في خارج الولايات المتحدة، فتم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي في ثلاثة مشاريع، بواقع مشروعين في الأرجنتين باستخدام ناقلتين من شركة Golar لاستخدامهما كوحدين عائمتين لإنتاج الغاز الطبيعي المسال بطاقة إجمالية 6 مليون طن/السنة، ومشروع واحد في موزمبيق (Coral North)، وهو المشروع الذي سيضم وحدة إسالة عائمة بطاقة 3.6 مليون طن/السنة.

وبعد هذا الزخم الكبير الذي شهده عام 2025، واتخاذ قرار الاستثمار النهائي في تسعة مشاريع دفعة واحدة بإجمالي 70.5 مليون طن/السنة، من المتوقع أن يشهد عام 2026 استمراراً لموجة جذب الاستثمارات في المشاريع الجديدة، ولكن بوتيرة أقل من العام السابق 2025. ويعود هذا الأمر إلى أربعة أسباب رئيسية:

1) تشبع موجة قرارات الاستثمار بعد عام 2025 الاستثنائي

عدد كبير من المشاريع حصل بالفعل على قرار الاستثمار النهائي في 2025، وهو ما قد يؤثر على القرارات الاستثمارية في مشاريع جديدة.

2) ضغوط التمويل والتكاليف المتزايدة

ارتفاع تكاليف الإنشاء والفائدة يضغط على الشركات المطورة لتأجيل المشاريع المقترحة لحين تأمين شروط تمويل أفضل.

3) اشتعال المنافسة بين الشركات المطورة لمشاريع جديدة

تخوض الشركات المطورة للمشاريع التي لا تزال في مرحلة ما قبل قرار الاستثمار النهائي (Pre-FID) أو التي بدأت فيها أعمال البناء، منافسة شديدة لإبرام تعاقدات مع المشتريين المحتملين.

4) انتظار وضوح توازن السوق بعد 2027

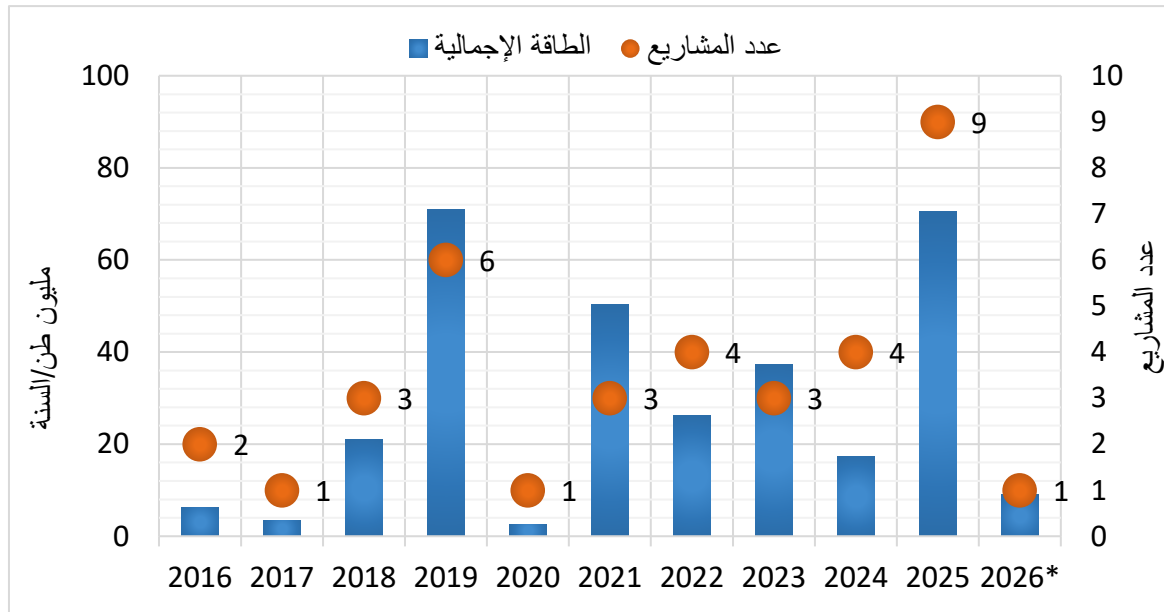
من المتوقع أن يشهد السوق العالمي طفرة في المعارض في الإمدادات نتيجة المشاريع الجديدة في الولايات المتحدة وغيرها، وهذا الأمر قد يدفع المستثمرين لمراقبة الأسعار المستقبلية قبل الالتزام بمشاريع جديدة.

في هذا السياق، شهد الربع الأول من 2026 اتخاذ شركة Venture Global قرار الاستثمار النهائي لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع CP2 في الولايات المتحدة بطاقة إنتاجية تصل إلى 9 مليون طن/السنة. جدير بالذكر أن الشركة المطورة كانت قد اتخذت قرار الاستثمار النهائي للمرحلة الأولى في نفس المشروع في شهر يوليو 2025، بطاقة أولية 14.4 مليون طن/السنة، ثم قررت رفعها إلى 20 مليون طن/السنة، لتصل الطاقة الإجمالية للمشروع ككل إلى 29 مليون طن/السنة، وبتمويل من البنوك قدره 20.5 مليار دولار. ويعد مشروع CP2 ثالث مشروع لشركة Venture Global، حيث نجحت الشركة خلال الأعوام القليلة الماضية في إنشاء وتشغيل مشروعين آخرين أولهما كان مشروع Calcasieu Pass LNG بطاقة 11.2 مليون طن/السنة، أما المشروع الثاني فهو Plaquemines LNG والذي بدأ تشغيله أواخر عام 2024، والذي بلغ طاقته الإنتاجية نحو 27.2 مليون طن/السنة وفق آخر تحديث صادر عن الشركة.

أما في خارج الولايات المتحدة، فلم يشهد الربع الأول من 2026 اتخاذ قرار الاستثمار في أي مشروع جديد لتصدير الغاز الطبيعي المسال.

يوضح الشكل-19، تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال على مستوى العالم خلال حتى نهاية شهر مارس 2026.

الشكل-19: تطور قرارات الاستثمار النهائي (FID) في مشاريع الغاز الطبيعي المسال عالمياً



*حتى نهاية شهر مارس 2026

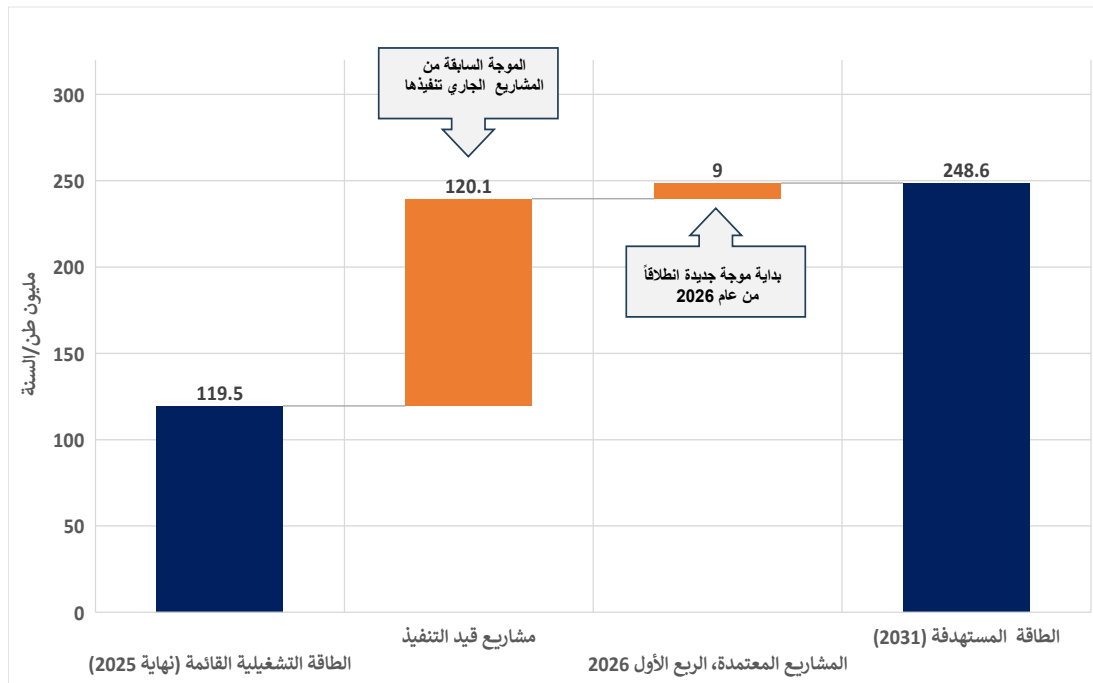
المصدر: أوابك وفق البيانات الرسمية للمطورين

2-4: مستقبل الولايات المتحدة في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031

تشهد الولايات المتحدة تنفيذ نحو عشرة مشاريع جديدة، كانت قد حصلت على تراخيص تصدير مسبقاً من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، ومنها ما بدأ تشغيله جزئياً خلال العام الماضي 2025. حيث عادة ما يضم أي مشروع جديد على عدة وحدات لإسالة الغاز الطبيعي والتي يتم تشغيلها تباعاً حسب تقدم العمليات الإنشائية والتشغيلية. ويضاف إليهم المرحلة الثانية المقترحة من مشروع CP2 التي حصلت على قرار الاستثمار النهائي، خلال الربع الأول من 2026.

ومن المتوقع أن تُسهم هذه المشروعات الجديدة، إضافة إلى المشاريع الثمانية العاملة حالياً في تعزيز موقع الولايات المتحدة في سوق الغاز الطبيعي المسال بحلول عام 2031، حيث ستصل القدرة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة وفق تقديرات أوابك المحدثه إلى نحو 248.6 مليون طن /السنة، مقارنة بـ 119.5 مليون طن /السنة في نهاية عام 2025، أي بنسبة نمو إجمالية تُقدّر بنحو 108%، كما هو موضح بالشكل-20. وبذلك ستظل الولايات المتحدة متصدرة للمشهد العالمي للغاز الطبيعي المسال لعقود مقبلة.

الشكل-20: آفاق طاقة الإسالة* في الولايات المتحدة بحلول عام 2031 بعد الانتهاء من المشاريع الجاري تنفيذها



المصدر: أوابك

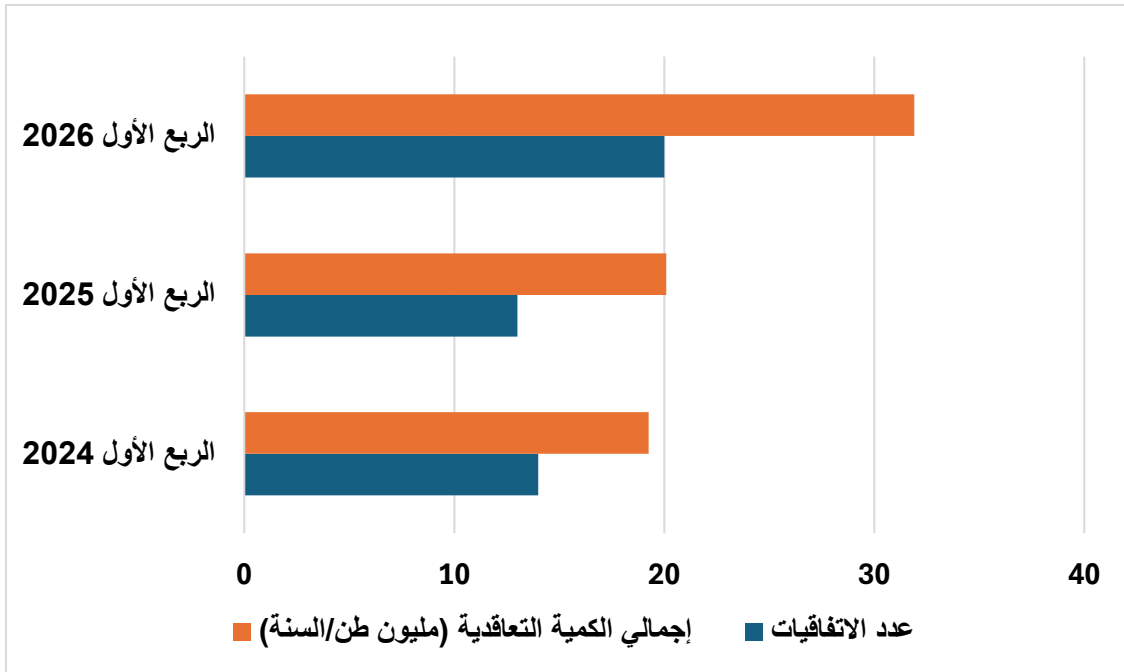
5- التطورات في سوق تعاقدات الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول 2026

5-1: نشاط التعاقدات خلال الربع الأول 2026

شهد الربع الأول من عام 2026 استمراراً لنشاط توقيع تعاقدات جديدة لبيع وشراء الغاز الطبيعي المسال، سواء من قبل الشركات المطورة لمشاريع إسالة جديدة أو مشاريع قائمة (قيد التشغيل)، أو من قبل شركات الطاقة والتجارة العالمية (Trading Companies) التي تعتمد على بناء محافظها العالمية (Global Portfolios). ويضم سوق التعاقدات أشكالاً قانونية متنوعة منها ما هو في صورة اتفاقية بيع وشراء ملزمة (LNG SPA)، ومنها ما هو في صورة اتفاقية رؤوس أقلام أو مذكرة تفاهم (HOA/MOU)، والتي تتحول إلى اتفاقيات بيع ملزمة بعد استيفاء الشروط بين الجانبين، وأبرزها اتخاذ قرار الاستثمار النهائي للمشروع المصدر للغاز الطبيعي المسال.

ووفقاً لرصد منظمة أوابك للبيانات الرسمية الصادرة عن الشركات المطورة ومنصات التداول والتجارة، فقد تم خلال الربع الأول من عام 2026 توقيع 20 اتفاقية جديدة لبيع وشراء الغاز الطبيعي المسال بموجب فترات تعاقد متنوعة، بكمية إجمالية 31.4-31.9 مليون طن/السنة. وهذا المعدل يفوق ما تم إبرامه خلال الربع الأول من عام 2024 و 2025 من حيث عدد الاتفاقيات وإجمالي الكمية التعاقدية كما هو موضح بالشكل-21.

الشكل-21: تطور اتفاقيات بيع وشراء الغاز الطبيعي المسال خلال الربع الأول للفترة 2024-2026



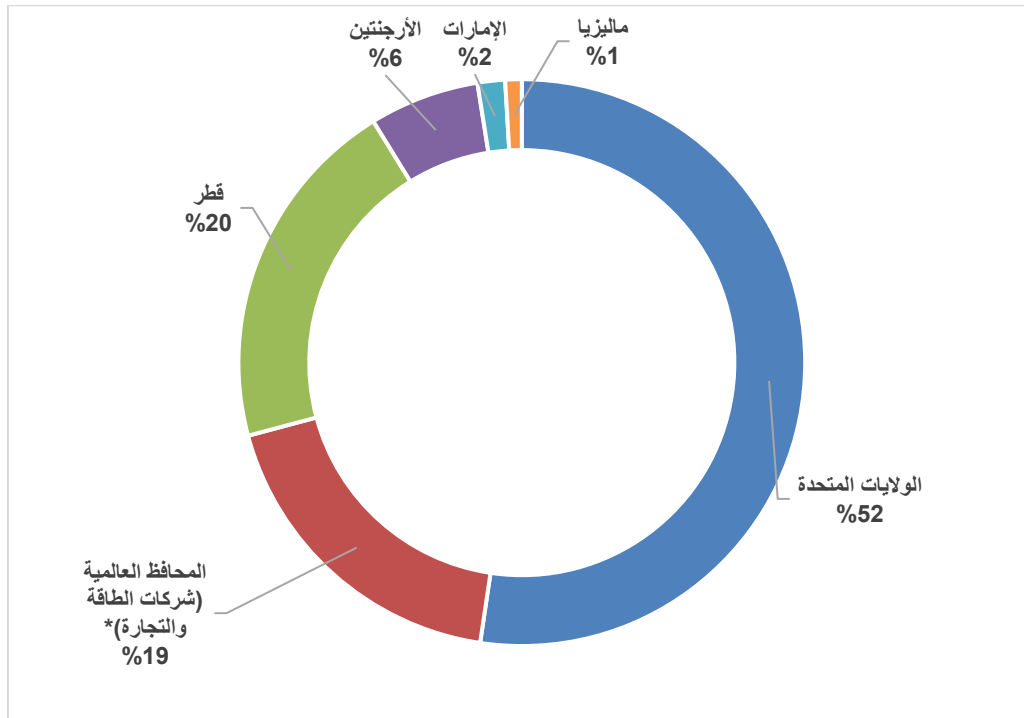
المصدر: أوابك من تحليل البيانات الرسمية للشركات المتعاقدة، ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

2-5: توزيع التعاقدات حسب المصدر

على مستوى الجهات المصدرة، تصدرت الشركات المطورة لمشاريع الغاز الطبيعي المسال في الولايات المتحدة نشاط التعاقدات خلال الربع الأول 2026، بعد نجاحها في إبرام 10 اتفاقيات مع مشترين في الأسواق الآسيوية مثل تايوان وكوريا الجنوبية، وكذلك في السوق الأوروبي، بالإضافة إلى مشترين يمثلون شركات تجارة عالمية مثل Trafigura. وقد بلغ مجموع الكميات التعاقدية لهذه الصفقات نحو 16.7 مليون طن/السنة، أي ما يعادل نحو 52% من إجمالي حجم التعاقدات المبرمة. بينما حلت دولة قطر في المرتبة الثانية بحصة 20% من إجمالي حجم التعاقدات المبرمة.

أما شركات الطاقة والتجارة العالمية فجاءت في المرتبة الثالثة بحصة 19% من إجمالي تعاقدات البيع، ويشير هذا الاتجاه إلى توسع تلك الشركات في بناء محافظ مرنة لتلبية الطلب في الأسواق الفورية أو إعادة بيع الشحنات في وجهات مختلفة. إلا أن استمرار ارتفاع هذا النوع من التعاقدات قد يؤدي مستقبلاً إلى زيادة المعروض في السوق الفوري إذا لم تُبرم عقود نهائية مع المشترين النهائيين، وهو الأمر الذي من شأنه أن يضغط على الأسعار الفورية. وتوزعت النسبة المتبقية بين شركات مطورة لمشاريع في الأرجنتين (حصة 6%)، والإمارات (2%)، ماليزيا (1%)، كما هو موضح بالشكل-22.

الشكل-22: توزيع تعاقدات الغاز الطبيعي المسال حسب دولة المصدر/المنشأ (الربع الأول 2026)



*من بينها Engie ، TotalEnergies ، Shell

المصدر: أوبك من تحليل البيانات الرسمية للشركات المتعاقدة ومنصات التداول والتجارة (بيانات أولية)

6- حالة المشاريع الجديدة المخطط تشغيلها خلال عام 2026، وأثرها على نمو المعروض والأسعار

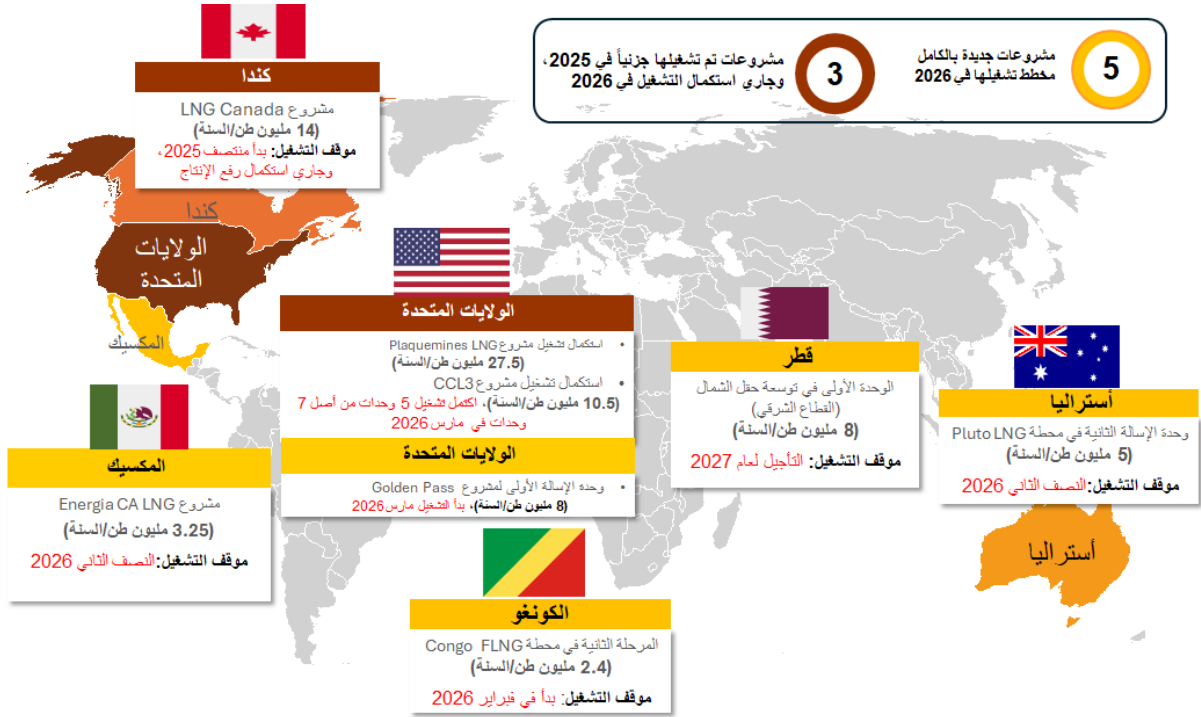
كان من المخطط أن يشهد السوق العالمي إمدادات إضافية خلال عام 2026 مدفوعة بدخول طاقات إنتاجية جديدة حيز التشغيل في ستة دول تشمل الولايات المتحدة، وكندا، والمكسيك، وأستراليا، ودولة قطر، والكونغو. وتتوزع هذه الزيادة المتوقعة بين مناطق ستشهد تشغيل خمسة مشاريع جديدة بالكامل، وأخرى سيتم فيها استكمال التشغيل التجاري لثلاثة مشاريع بدأ تشغيلها جزئياً خلال عام 2025، لتصل إلى طاقتها التصميمية الكاملة خلال عام 2026، كما هو موضح بالشكل-23.

وقد شهد بالفعل الربع الأول 2026 تطورات مهمة لعدد من المشاريع الجديدة، منها ما تم تشغيله حسب المخطط، ومنها ما تم تأجيله إلى عام 2027. ففي الولايات المتحدة، حدثت تطورات إيجابية في ثلاثة مشروعات جديدة، حيث بدأ إنتاج الغاز الطبيعي المسال من وحدة الإسالة الأولى في مشروع Golden Pass LNG وهو المشروع المشترك بين شركة قطر للطاقة وشركة ExxonMobil الأمريكية (بحصة 30/70%). وبحسب بيان Golden Pass LNG، فمن المتوقع أن يبدأ تحميل الغاز الطبيعي المسال من المشروع خلال الربع الثاني 2026. وتعد وحدة الإسالة الأولى واحدة من أصل ثلاث وحدات تبلغ طاقتها الإجمالية 18 مليون طن/السنة.

كما حصلت شركة Venture Global المطورة لمشروع Plaquemines LNG على موافقة من إدارة معلومات الطاقة الأمريكية على زيادة الصادرات من المشروع الذي بدأ تشغيل المرحلة الثانية منه العام الماضي 2025، بنحو 13% لسد العجز في المعروض العالمي في ظل تراجع الإمدادات من منطقة الخليج العربي. وبموجب التصريح الجديد، يحق للشركة تصدير ما يصل 3.85 مليار قدم مكعب/اليوم من الغاز الأمريكي أي ما يعادل نحو 29 مليون طن/السنة. أما شركة Cheniere Energy المطورة لمشروع Corpus Christi، فقد أعلنت في نهاية شهر مارس عن اكتمال تشغيل وحدة الإسالة الخامسة في المرحلة التوسعية الثالثة CCL Stage 3، وبذلك يتبقى تشغيل وحدتين للإسالة في هذه المرحلة التي تضم سبع وحدات متوسطة الحجم، ويتوقع تشغيلها خلال الشهور المقبلة.

أما خارج الولايات المتحدة، فقد بدأ تشغيل المرحلة الثانية من مشروع Congo LNG والذي تقوم بتطويره شركة Eni الإيطالية قبالة سواحل الكونغو، وتصدير أول شحنة للغاز الطبيعي المسال في شهر فبراير 2026. وبتشغيل المرحلة الثانية، ستصل الطاقة الإنتاجية للمشروع بمرحلتيه إلى 3 مليون طن/السنة. أما المشاريع المجدولة على خريطة التشغيل في كل من أستراليا والمكسيك، فلا تزال تسير وفق المخطط الزمني الأصلي على أن يبدأ التشغيل خلال النصف الثاني من العام الجاري 2026.

الشكل-23: خريطة مشروعات الغاز الطبيعي المسال الجديدة المخطط تشغيلها في 2026



المصدر: أوابك

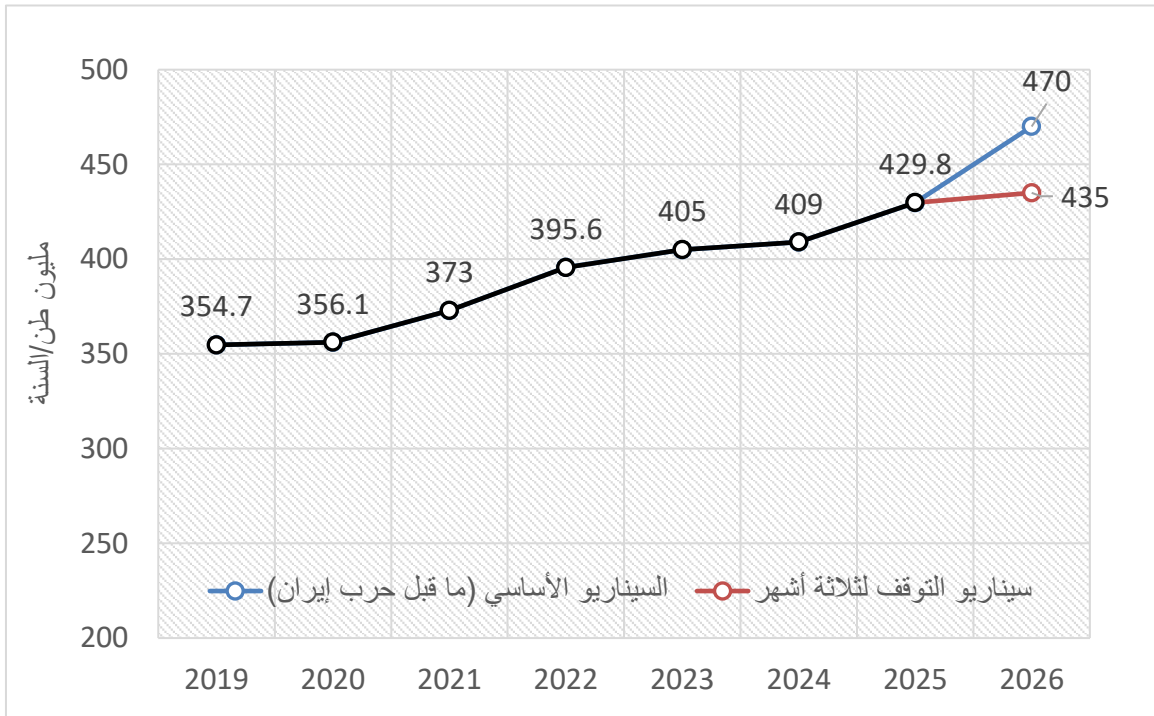
وفي مقابل هذه التطورات، فإن مشروع توسعة "حقل الشمال-القطاع الشرقي" الذي كان من المخطط تشغيله أواخر 2026، قد يتأخر لمدة عام (أي 2027)، حسب ما صرح به وزير الطاقة في دولة قطر في شهر مارس 2026. هذا بالإضافة إلى أن الإمدادات العالمية ستتأثر سلباً بسبب تعليق الإنتاج في منشآت الإسالة في رأس لفان، الذي قد يستمر لعدة أشهر، علاوة على التوقف الذي سيستمر لسنوات لوحدتين لإسالة الغاز بعد تعرضهما لأضرار مباشرة.

وبناءً على هذه المعطيات والتطورات الأخيرة وبافتراض استمرار توقف منشآت الإسالة في رأس لفان لثلاثة أشهر "سيناريو التوقف لثلاثة أشهر" قبل إعادة تشغيلها، فإن منظمة أوابك تتوقع أن يصل إجمالي الإمدادات العالمية إلى نحو 435 مليون طن في عام 2026، مقارنة بالتقديرات السابقة وفقاً للسيناريو الأساسي (قبل بداية الاضطرابات في منطقة الخليج العربي) والتي كانت تتوقع ارتفاع الإمدادات العالمية إلى 470 مليون طن. وهو ما يشكل تراجعاً في التوقعات بنسبة 7.4% كما هو موضح بالشكل-24. أما في حال استمرار الاضطرابات التي تؤثر في تدفقات شحنات الغاز الطبيعي المسال عبر مضيق هرمز لفترة أكثر من ثلاثة أشهر، فقد يشهد عام 2026 كسراً لمنحنى النمو التصاعدي الذي

شهدت السوق في السنوات الأخيرة، ليدخل سوق الغاز الطبيعي المسال مرحلة غير مسبوق من توقف نمو الإمدادات.

ولا يقتصر تأثير هذا التحول على اختلال توازن الكميات فحسب، بل يمتد ليزيد من حدة المنافسة بين حوضي الأطلسي والهادئ على الشحنات المتاحة في السوق الفورية، الأمر الذي يدعم استمرار الأسعار عند مستويات مرتفعة، مدفوعة بضيق الفجوة بين العرض والطلب، إلى جانب تصاعد علاوة المخاطر المرتبطة بالممرات المائية الحيوية.

الشكل-24: إمدادات الغاز الطبيعي المسال عالمياً خلال 2019-2024 وتوقعات 2026



ملاحظات:

-السيناريو الأساسي يستند إلى التوقعات الصادرة عن منظمة أوبك قبل بداية الاضطرابات في منطقة الخليج العربي التي انطلقت في نهاية فبراير 2026، والتي تأخذ في الاعتبار المشروعات التي كانت مخطط تشغيلها عام 2026، علاوة على استمرار تدفق الإمدادات من المشروعات القائمة بما مشروعات الإسالة في الدول العربية في منطقة الخليج العربي.

-سيناريو التوقف لثلاثة أشهر: سيناريو افتراضي يأخذ في الاعتبار المشروعات الجديدة التي ستدخل عام 2026 والتي سيتأجل تشغيلها لعام 2027، بالإضافة إلى توقف إنتاج الغاز الطبيعي المسال في منشأة رأس لفان لفترة قد تصل لثلاثة أشهر قبل استئناف الإنتاج.

المصدر: أوبك

ثانياً: تطورات الهيدروجين



1-التطورات العالمية

1-1: تطورات السياسات والاستراتيجيات الوطنية في مجال الهيدروجين

أبدت عدة دول اهتماماً بالهيدروجين، وقام البعض منها بالشروع في إعداد وتطوير رؤى وخرائط طريق واستراتيجيات تقوم على تحديد أفضل المسارات (حسب الأولوية الوطنية) لتوفير إمدادات الهيدروجين (عبر الإنتاج المحلي أو الاستيراد)، والتطبيقات التي يمكن أن يستخدم فيها الهيدروجين. كما عملت بعض الدول على دراسة فرص الاستثمار في مجال إنتاج الهيدروجين بغرض التصدير إلى الأسواق المحتملة، وإبرام اتفاقيات وتفاهات أولية معها بما يضمن لها حصة في التجارة الدولية للهيدروجين مستقبلاً. وحتى نهاية شهر مارس 2026، استقر عدد الدول التي أبدت اهتماماً رسمياً بالاستثمار في قطاع الهيدروجين - إما من خلال إعداد استراتيجية وطنية أو خارطة طريق - نحو 65 دولة، وفقاً لرصد منظمة أوابك. وتشمل هذه القائمة غالبية الدول الأوروبية مثل ألمانيا، فرنسا، هولندا، النرويج، والبرتغال. كما تضم عدداً من دول منطقة آسيا والمحيط الهادئ، من بينها أستراليا، اليابان، كوريا الجنوبية، وفيتنام. وفي أفريقيا، برزت دول مثل مصر، ناميبيا، كينيا، وجنوب أفريقيا. أما في الأمريكيتين، فقد انضمت دول مثل الولايات المتحدة، كندا، تشيلي، كولومبيا، وبنما إلى القائمة.

وتشكل هذه الدول مجتمعة نحو 85% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، كما تساهم بحوالي 80% من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون على مستوى العالم، كما هو موضح **بالشكل-25**، مما يُبرز الأهمية الكبيرة لهذا التوجه في سياق جهود التحول العالمي نحو الطاقة النظيفة.

الشكل-25: عدد الدول التي أعدت سياسات متعلقة بالهيدروجين (مثل خارطة الطريق، الاستراتيجية الوطنية)، وحصتها

من الاقتصاد العالمي وحجم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

(محدث مارس 2026)



المصدر: أوابك

في المقابل، شهد الربع الأول 2026، قيام عدة دول باتخاذ عدة خطوات تشريعية وتنفيذية لتحويل الاستراتيجيات الوطنية المعلنة إلى إجراءات قابلة للتنفيذ، كما هو موضح بالجدول-2.

ففي الولايات المتحدة، أعلنت وزارة الخزانة الأمريكية عن القواعد النهائية للانتمانات الضريبية في مشاريع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون. بينما أقرت ألمانيا تشريعاً قانونياً يمنح مشاريع الهيدروجين صفة "المصلحة العامة الغالبة"، مع تقليص فترات منح التراخيص لبناء أجهزة التحليل الكهربائي وخطوط الأنابيب بنسبة 50%، وتبسيط إجراءات المشتريات العامة للمشاريع العابرة للحدود. وفي الهند، قامت وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة بتخصيص ميزانيات جديدة لدعم تصنيع أجهزة التحليل الكهربائي محلياً، كما تم الإعلان عن تشغيل طاقات إنتاجية للهيدروجين الأخضر في الهند بإجمالي 8,000 طن/السنة بنهاية شهر فبراير 2026.

الجدول-2: ملخص بالإجراءات الخاصة بالهيدروجين التي تم اتخاذها خلال الربع الأول 2026 في دول مختارة

الدولة	تاريخ الإعلان	نوع الإجراء	ملخص الإجراء
الولايات المتحدة	3 يناير 2026	مراجعة ضريبية	تحديد القواعد النهائية للانتمانات الضريبية في مشاريع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون
ألمانيا	26 فبراير 2026	تشريع قانوني	منح مشاريع الهيدروجين صفة المصلحة العامة الغالبة، وتقليص فترات منح التراخيص لبناء أجهزة التحليل الكهربائي وخطوط الأنابيب إلى النصف
الهند	25 مارس 2026	تحديث الخطة الوطنية " المهمة الوطنية للهيدروجين "	تخصيص ميزانيات جديدة لدعم تصنيع أجهزة التحليل الكهربائي محلياً، والإعلان عن بدء إنتاج 8,000 طن/السنة من الهيدروجين الأخضر

المصدر: أوابك استناداً إلى البيانات الرسمية الصادرة عن الجهات الوطنية في الدول المذكورة

2-1: تطورات مشاريع إنتاج الهيدروجين منخفض الكربون ومشتقاته

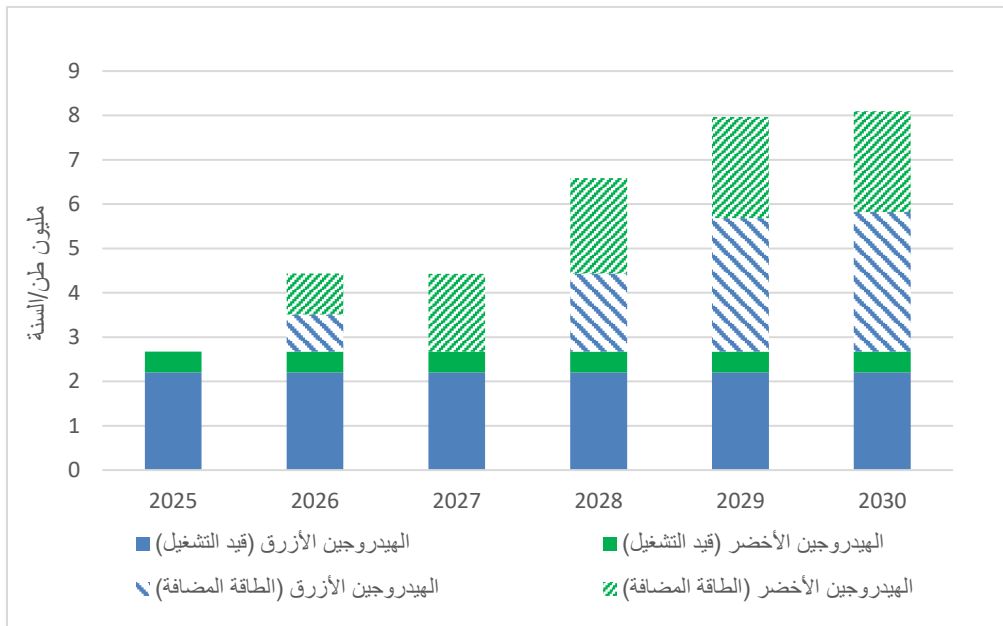
شهد عام 2025 تطوراً ملحوظاً في الطاقات الإنتاجية العاملة (قيد التشغيل) لمشروعات الهيدروجين منخفض الكربون، والتي تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لها خلال الأعوام القليلة الماضية. فبنهاية عام 2025، بلغ إجمالي الطاقات الإنتاجية العاملة لمشاريع الهيدروجين التي دخلت حيز التشغيل نحو 2.67 مليون طن/السنة مقارنة بنحو 2 مليون طن/السنة في عام 2024. وقد استحوذ الهيدروجين

الأزرق على الحصة الأكبر من المشاريع بطاقة تقارب 2.2 مليون طن/السنة، مقابل نحو 0.47 مليون طن/السنة لمشروعات الهيدروجين الأخضر.

أما على صعيد المشروعات الجديدة المعلنة، فقد بلغ مجموع الطاقات الإنتاجية للمشاريع المعلنة لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون عالمياً بنهاية عام 2025 نحو 120 مليون طن/السنة. ورغم ضخامة هذه الطاقات المعلنة، إلا أن عدداً محدوداً من المشروعات تمكن من الوصول إلى قرار الاستثمار النهائي (FID)، وبعضها دخل بالفعل في مرحلة البناء. حيث بلغت الطاقة الإنتاجية الإجمالية للمشروعات الحاصلة على قرار الاستثمار النهائي نحو 5.5 مليون طن/السنة، مع توقع دخولها حيز التشغيل تدريجياً خلال السنوات الأربع المقبلة. وباكتمال عمليات البناء، فمن المتوقع أن يصل إجمالي الطاقات الإنتاجية للهيدروجين منخفض الكربون إلى 8.1 مليون طن/السنة بحلول عام 2030 أي بنسبة نمو إجمالية تتخطى الـ 200%، كما هو موضح بالشكل-26.

وتشير هذه التطورات إلى استمرار وجود فجوة بين الخطط المعلنة والتنفيذ الفعلي، حيث سيظل نمو سوق الهيدروجين منخفض الكربون مرتبطاً بمدى تطور السياسات الداعمة، وتوافر التمويل، ووجود طلب تعاقدي طويل الأجل يضمن الانتقال إلى مرحلة الانتشار التجاري واسع النطاق.

الشكل-26: آفاق الطاقة الإنتاجية للهيدروجين منخفض الكربون (الأخضر والأزرق) بحلول عام 2030

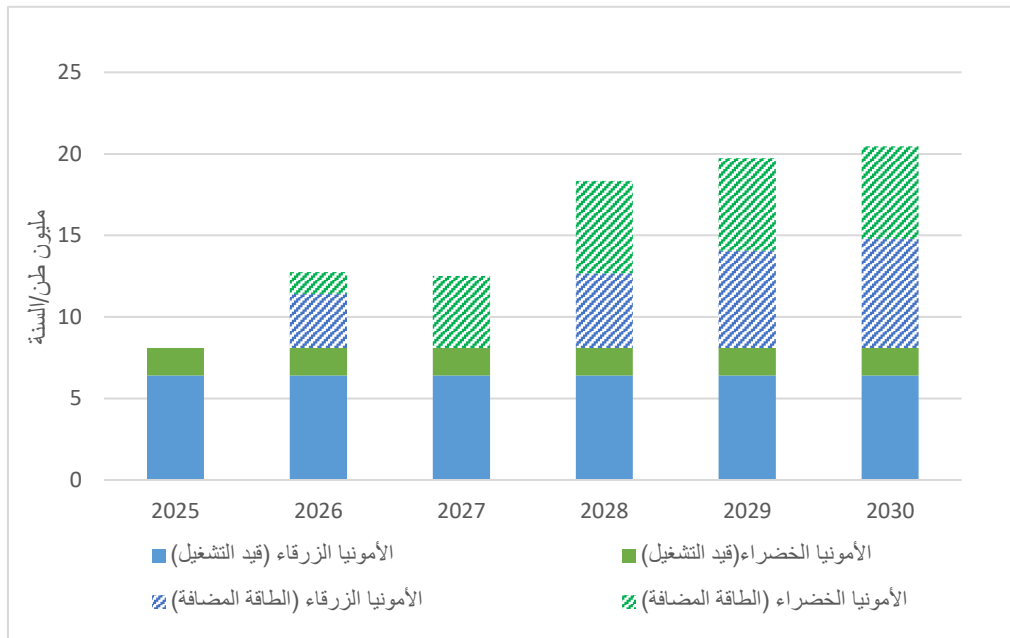


المصدر: أوابك استناداً إلى تحليل بيانات Cedigaz

أما **الأمونيا منخفضة الكربون** فقد باتت أحد أبرز حلول نقل الهيدروجين، حيث يمكن تحويل الهيدروجين إلى أمونيا سائلة ومن ثم نقلها بكميات كبيرة باستخدام الناقلات من البلد المنتج إلى السوق المستورد، ثم إعادة تكسيروها للحصول على الهيدروجين في صورته الغازية واستخدامه في القطاعات المناسبة له. وفي هذا الصدد، شهد عام 2025 قفزة في مشاريع إنتاج الأمونيا منخفضة الكربون التي دخلت حيز التشغيل، والتي ساهمت في رفع إجمالي الطاقات الإنتاجية قيد التشغيل عالمياً إلى 8.1 مليون طن/السنة، مقارنة بـ 4.77 مليون طن/السنة في عام 2024.

وقد توزعت الطاقات الإنتاجية للأمونيا منخفضة الكربون قيد التشغيل بين الأمونيا الزرقاء بإجمالي 6.4 مليون طن/السنة وبحصة 79%، والأمونيا الخضراء بإجمالي 1.7 مليون طن/السنة، وحصة 21%. وفي حال دخول المشاريع التي حصلت في السنوات القليلة الماضية على قرار الاستثمار النهائي حيز التنفيذ، يُتوقع أن يصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للأمونيا منخفضة الكربون إلى 20.5 مليون طن/السنة بحلول عام 2030، أي بنسبة نمو إجمالية 150%، كما هو موضح **بالشكل-27**.

الشكل-27: آفاق الطاقة الإنتاجية للأمونيا منخفضة الكربون (الخضراء والزرقاء) بحلول عام 2030



المصدر: أوابك استناداً إلى تحليل بيانات Cedigaz

2- التطورات في الدول العربية

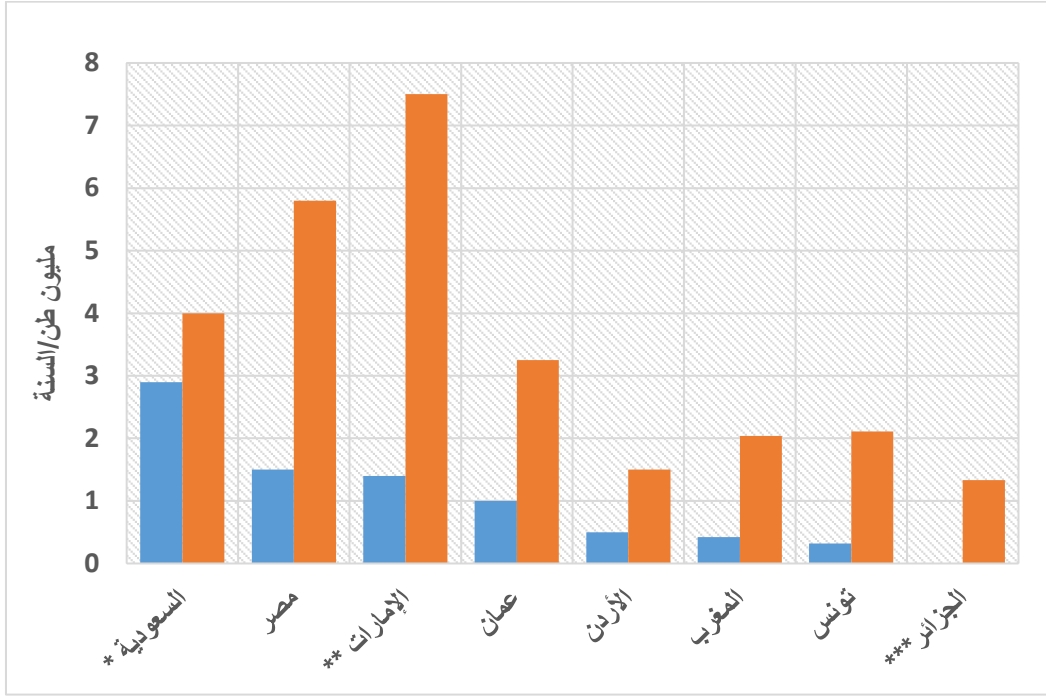
2-1: الأهداف والاستراتيجيات الوطنية

استقر عدد الدول العربية التي وضعت أهدافاً محددة ضمن أطر زمنية واضحة لقدرات إنتاج الهيدروجين، أو لحصتها المستهدفة في السوق العالمية، عند عشر دول. وتضم القائمة النهائية كلاً من: الإمارات، السعودية، مصر، سلطنة عُمان، الجزائر، المغرب، تونس، الكويت، الأردن، وموريتانيا، وهو ما يعكس حرص الدول العربية على التواجد الفعال في هذا السوق الواعد، وتأمين دور تنافسي ضمن التجارة العالمية للهيدروجين ومشتقاته. وقد قامت غالبية هذه الدول بتحديد أهداف كمية لإنتاج أو تصدير الهيدروجين المنخفض الكربون أو مشتقاته مثل الأمونيا، سواء من حيث الحجم (بالمليون طن/السنة) أو من حيث القدرة المركبة لأجهزة التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر (بالجيجاواط)، بدءاً من عام 2030، مع خطط تدريجية لزيادة هذه القدرات حتى عام 2040، وصولاً إلى عام 2050.

وبحسب تقديرات منظمة أوبك المُحدّثة حتى نهاية الربع الأول من عام 2026، فإن إجمالي الإنتاج المستهدف من الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية سيصل إلى نحو 8 مليون طن/السنة بحلول عام 2030، من خلال مشاريع إنتاجية في دول مثل الإمارات، السعودية، مصر، تونس، عُمان، والجزائر، كما هو موضح في الشكل-28. ويُتوقع أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى أكثر من 27 مليون طن/السنة بحلول عام 2040، في ظل استمرار تنفيذ وتوسعة مشاريع كبرى في عدد من هذه الدول، مما يعزز من فرص المنطقة العربية في أن تكون لاعباً رئيسياً في سوق الهيدروجين العالمي خلال العقود القادمة.

ومع ذلك، من الضروري التأكيد على أن صناعة الهيدروجين لا تزال في مراحلها الأولى من التطوير، وهي بحاجة إلى سنوات من العمل والتنسيق لتكوين سوق عالمية ناضجة ومستقرة. وبالتالي، فإن تحقيق الأهداف الطموحة المعلنة من بعض الدول العربية يظل ممكناً لكنه مشروط بتطور عدد من العوامل، أبرزها:

- وجود طلب عالمي على الهيدروجين المنخفض الكربون.
- انخفاض تكاليف الإنتاج بشكل ملحوظ بتأثير التقدم التكنولوجي.
- بناء بنية تحتية متكاملة وواسعة النطاق تشمل النقل والتخزين والتوزيع.

الشكل-28: أهداف إنتاج الهيدروجين المنخفض الكربون في الدول العربية بحلول عام 2030 و عام 2040

المصدر: أوابك

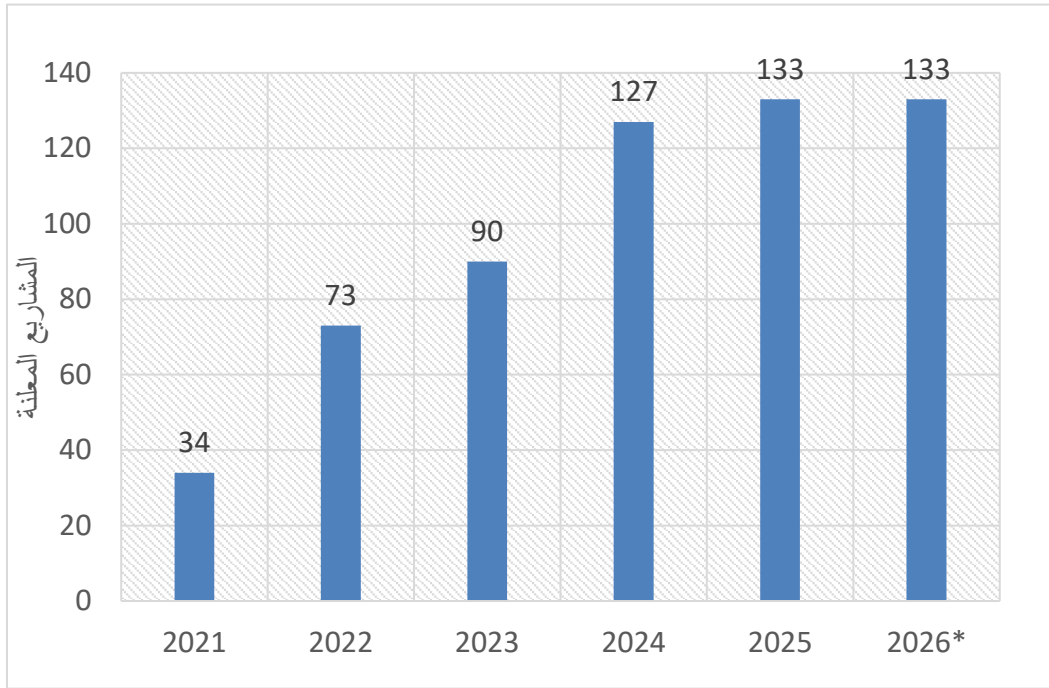
ملاحظات

- بعض الدول العربية المبينة بالجدول وضعت أهدافاً لإنتاج الهيدروجين بوحدة المليون طن، والبعض الآخر مقدراً بـ التيراواط ساعة، وتم استخدام وحدة المليون طن لتوحيد المقارنة
- الأهداف المعلنة المبينة تقع ضمن القيم الصغرى أو السيناريوهات الأقل طموحاً للأهداف الحكومية
- *هدف السعودية لعام 2040 (تم وضع هدف عام 2035 وفق مبادرة السعودية الخضراء الرامي نحو إنتاج 4 مليون طن/السنة)
- **هدف الإمارات لعام 2030 (هدف عام 2031 حسب الاستراتيجية الوطنية للهيدروجين لدولة الإمارات)
- *** أول مستهدف لإنتاج الهيدروجين في الجزائر بحلول عام 2040

2-2: تطورات المشاريع في مجال الهيدروجين في الدول العربية

استقر عدد المشاريع المعلنة والمخطط تنفيذها لإنتاج ونقل واستخدام الهيدروجين في الدول العربية حتى نهاية مارس 2026 عند 133 مشروعاً حسب رصد منظمة أوابك، وهي مشاريع تقع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها في المراحل الأولية التي تنضوي على إعداد الدراسات الهندسية الأولية ودراسات الجدوى الفنية والتجارية، أما العدد الأقل فيمثل المشاريع التي مرت بخطوات أكثر تقدماً مثل توقيع الاتفاقيات الإطارية أو اتخاذ قرار الاستثمار النهائي للبدء في الأعمال الإنشائية. ويمثل العدد الحالي من المشاريع نحو أربعة أضعاف المشاريع التي تم الإعلان عنها عام 2021 كما هو موضح بالشكل -29.

الشكل-29: تطور عدد المشاريع المعلنة* للهيدروجين في الدول العربية خلال الفترة 2021-2026



المصدر: أوابك

ملاحظات

* حتى نهاية مارس 2026

- المشاريع ضمن مراحل مختلفة من التطوير، وغالبيتها قيد الدراسة الأولية بموجب مذكرات تفاهم مع المستثمرين، ومنها ما تم توقيع اتفاقية إطارية لتنفيذه، أو تم اتخاذ قرار الاستثمار النهائي لتنفيذه بعد إبرام عقود بيع ملزمة مع المشترين

الخاتمة والاستنتاجات

شهد الربع الأول من عام 2026 تحولات مفصلية في مشهد الطاقة العالمي، ذات دلالات استراتيجية واضحة تجسدت في المحاور التالية:

• تنامي دور الولايات المتحدة في السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال

عززت الولايات المتحدة مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال عالمياً. حيث استفادت الشركات الأمريكية من تشغيل توسعات جديدة والحصول على تصاريح من إدارة معلومات الطاقة لزيادة معدلات التصدير، مما يمكن الولايات المتحدة من الاستفادة من تراجع الإمدادات العالمية بسبب التوترات في منطقة الخليج العربي، ولعب دوراً أكبر في تلبية الطلب في الأسواق الأوروبية والآسيوية على حد سواء، وتوسيع الفارق في الحصة السوقية مع بقية المنتجين.

• ازدهار نشاط إعادة التصدير (Reloading):

برز نشاط إعادة التصدير كأداة حيوية لتعزيز مرونة السوق. الأمر الذي اتضح من زيادة ملحوظة في عمليات إعادة شحن الشحنات من الموانئ الصينية نحو أسواق ذات طلب مرتفع، مما ساهم في موازنة المخزونات العالمية وتحقيق مكاسب تجارية من فروق الأسعار بين الأحواض المختلفة.

• الدور المهم للدول العربية

استمرت الدول العربية في تزويد العالم بإمدادات من الغاز الطبيعي المسال ضمن قدراتها التشغيلية القائمة رغم التحديات اللوجستية الإقليمية، لتساهم بنحو 19.4% من إجمالي تجارة الغاز الطبيعي المسال العالمية.

• انخفاض توقعات نمو الإمدادات

أدت المخاطر المرتبطة بأمن الممرات المائية الحيوية وتأثر سلاسل التوريد والخدمات اللوجستية الناتجة عن الاضطرابات في منطقة الخليج العربي على آفاق السوق، إلى مراجعة توقعات أوبك لنمو الإمدادات العالمية لهذا العام، بوضع سيناريوهات أكثر تحفظاً تأخذ في الاعتبار تعطل بعض المسارات الملاحية. وعليه، تتوقع أوبك أن يصل إجمالي الإمدادات العالمية إلى نحو 435 مليون طن في عام 2026، مقارنة بالتقديرات السابقة وفقاً للسيناريو الأساسي (سيناريو ما قبل بداية الاضطرابات في منطقة الخليج العربي) والتي كانت تتوقع 470 مليون طن. مما يشكل تراجعاً في التوقعات بنسبة 7.4%.

أما على صعيد الهيدروجين، فقد شهد العالم انطلاقة لمشاريع الهيدروجين منخفض الكربون والأمونيا الزرقاء والخضراء، في إشارة إلى انتقال القطاع الوليد من مرحلة التخطيط المبدئي إلى مرحلة التنفيذ الفعلي، رغم أن المشاريع المنفذة وقيد البناء لا تزال بعيدة عن تحقيق الطموح العالمي. وتبرز ملامح هذا التطور في الآتي:

• نمو الطاقات الإنتاجية لمشاريع إنتاج الهيدروجين منخفضة الكربون:

سجلت الطاقات الإنتاجية العاملة (قيد التشغيل) لمشروعات الهيدروجين منخفض الكربون ارتفاعاً ملحوظاً خلال عام 2025، لتبلغ نحو 2.67 مليون طن/السنة مقارنة بنحو 2 مليون طن/السنة في عام 2024، بنمو سنوي 33%. وقد استحوذ الهيدروجين الأزرق على الحصة الأكبر بطاقة تقارب 2.2 مليون طن/السنة، مقابل نحو 0.47 مليون طن/السنة لمشروعات الهيدروجين الأخضر.

• نمو في الطاقات الإنتاجية لمشاريع إنتاج الأمونيا منخفضة الكربون

بلغت الطاقات الإنتاجية للأمونيا منخفضة الكربون قيد التشغيل نهاية عام 2025 حوالي 8.1 مليون طن/السنة، توزعت بين 6.4 مليون طن/السنة للأمونيا الزرقاء و1.7 مليون طن/السنة للخضراء. ومع دخول المشاريع التي حصلت في السنوات القليلة الماضية على قرار الاستثمار النهائي حيز التنفيذ، يُتوقع أن يصل إجمالي الطاقة الإنتاجية للأمونيا منخفضة الكربون إلى 20.5 مليون طن/السنة بحلول عام 2030.

وفي الختام، يظهر التقرير أن عام 2026 يمثل نقطة توازن جديدة بين أمن الطاقة التقليدي عبر الغاز الطبيعي المسال، والتحول الجاد نحو طاقة المستقبل عبر التوسع في الهيدروجين والأمونيا منخفضة الكربون.